



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.		ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية الخامسة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الأحد 21 نوفمبر 1999

فهرس

* ردود السادة وزراء:

- الطاقة والمناجم،
 - المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،
 - الشباب والرياضة،
 - النقل،
 - السياحة والصناعة التقليدية،
 - المكلف بالعلاقات مع البرلمان.
- على تدخلات واستفسارات السادة النواب في إطار مناقشة مشروع ميزانيته التسيير والتجهيز لسنة 2000

محضر الجلسة العلنية الثانية والعشرين المنعقدة يوم الأحد 21 نوفمبر 1999 (ليلا)

الرئاسة: السيد حفناوي عمراني، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة: السادة:

- يوسف يوسف، وزير الطاقة والمناجم.
- أبو جرة سلطاني، وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أحمد بوليل، وزير النقل.
- عبد العزيز درواز، وزير الشباب والرياضة.
- محمد كشود، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، ممثلا قطاعه وقطاع السياحة والصناعة التقليدية، نيابة عن السيد عبد القادر بن قرينة.

افتتحت الجلسة في الساعة الثامنة ليلا والدقيقة الخامسة عشرة

السيد رئيس الجلسة: الجلسة مفتوحة. وأحيل الكلمة مباشرة إلى الوزراء للرد على تدخلات السادة النواب وتساؤلاتهم. وأولهم السيد وزير الطاقة والمناجم، فليتفضل.

السيد وزير الطاقة والمناجم: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيدات والسادة النواب.

أودّ في البداية أن أشكر كل النواب المتدخلين على أسئلتهم وانشغالاتهم المتعلقة بقطاع الطاقة والمناجم، وهو ما يمنحني الفرصة مرة أخرى لتوضيح النقاط الهامة للسياسة الطاقوية التي تتبعها الحكومة.

أولا، الكهرباء: أعتقد أنه لا أحد يجهد أو ينكر جهود الدولة المعتبرة في مجال توفير الإنارة في مختلف مناطق البلاد. أنا لا أقصد في هذا المجال أن كل شيء على ما يرام وألا نبذل جهودا أخرى، بل ستبذل جهود عديدة وفق إمكانيات الدولة.

وبدل الخطابات، إليكم بعض الأرقام التي تترجم بطريقة أحسن جهود الدولة:

سنة 1970: كان عدد المشتركين في الكهرباء لدى شركة "سونلغاز" يبلغ 700 ألف مشترك،
سنة 1980: مليون و 600 ألف،
سنة 1990: 3 ملايين و 120 ألفا،
سنة 1999: 4 ملايين و 400 ألف،
نسبة إيصال الكهرباء في البلاد:
سنة 1970: 45٪،
سنة 1980: 63٪،
سنة 1990: أقل من 90٪،
سنة 1999: أكثر من 95٪.
وبطريقة أخرى شبكة توزيع الكهرباء:

البعيدة والمعزولة أن برنامجا لتوليد الكهرباء بالطاقة الشمسية يوجد حيز الإنجاز. وللعلم فإن حوالي 20 مجموعة، هي حاليا في طور التجهيز بهذه الطاقة، إذ ليس لدينا اختيار في بعض المناطق غير طريقة استعمال الطاقة الشمسية ولو أنها اليوم لا تسمح بالتكيف.

فيما يخص التسعيرة، سبق وأن أتاحت لي عدة فرص، شرحت خلالها كيفية الوصول تدريجيا إلى حقيقة الأسعار، وما تزال الدولة تمنح سونلغاز مساعدات غير مباشرة، تصل 70 مليار دج سنويا، حتى يبقى سعر الكهرباء في المستوى الذي هو عليه.

إخواني، أخواتي، لا نستطيع أن نطلب شيئا ونقيضه، أي لا نستطيع أن نطلب تحسين الخدمات من سونلغاز - وأنا أشاطركم ضرورة تحسين الخدمات للمواطن في مجال الكهرباء والغاز الطبيعي - وفي نفس الوقت نبكي على المستوى الذي وصل إليه سعر الكهرباء، ذلك أنه ليس لشركة سونلغاز طريقة أخرى للتمويل إلا سعر الكهرباء الذي لا نستطيع تغييره.

أعلم أن المواطنين يشتكون غلاء فاتورة الكهرباء والغاز، لكن لا نملك اختيارا آخر، وإلا سنقضي على شركة سونلغاز، وهذا ليس من مصلحة المواطنين ولا من مصلحة البلاد، إذ من الضروري أن تتوفر هذه المؤسسة على الوسائل المالية والتقنية لتطوير شبكة نقل الكهرباء وتوزيعها والاستجابة بفعالية لانشغالات المجموعة الوطنية والمواطنين واحتياجاتهم.

دائما فيما يخص الكهرباء، أعيد وأكرر مرة أخرى أن شركة سونلغاز هو حاليا مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري، والمالك الوحيد هي الدولة. ويوجد حاليا قيد الدراسة مشروع قانون أساسي خاص بهذه المؤسسة يجعلها مؤسسة وطنية مستقلة أكبر قوة، ويجعل تسييرها أكثر فعالية، على أن يبقى رأس مالها ملكية للدولة لا غير. وللعلم ليست لنا أية نية لخصوصية هذه المؤسسة لا اليوم ولا غدا وليس لنا أي مشروع في هذا

سنة 1970: 43 ألف كلم،
سنة 1980: 51 ألف كلم،
سنة 1990: 119 ألف كلم،
سنة 1999: 184 ألف كلم.

هذا وتعكس ميزانية الوزارة لسنة 2000 الإمكانيات المالية للدولة والتي للأسف ما تزال رهينة أسعار البترول. وفي هذا المقام تجدر الإشارة إلى توخي الحذر، كل الحذر بالنسبة إلى سعر البترول لسنة 2000. ثم إنه بالنظر إلى هذه الإمكانيات المالية تقدّر الميزانية المخصصة للكهرباء الريفية لسنة 2000 بمبلغ 3 ملايين و 300 مليون، مما يسمح بإنشاء حوالي 2500 كلم من شبكة توزيع الكهرباء الريفية على 48 ولاية عبر التراب الوطني. وكوزير مسؤول عن الطاقة، تمنيت أن يكون هذا المبلغ أكبر وأهم. ولكن في نفس الوقت، وكوزير للطاقة، أعرف مسؤوليتي فيما يخص الأسواق الدولية للبترول والمخاطر المرتبطة بهذا السعر والحذر الذي يجب توخيه في مجال الإيرادات الجبائية للبلاد. وأعرف كذلك كعضو في الحكومة، أولويات البلاد. غير أن الوزارة بمساهمة شركة "سونلغاز" والجماعات المحلية تدرس حاليا مخططا للإسراع في إنجاز برنامج الكهرباء الريفية آخذة بعين الاعتبار الإمكانيات المحدودة للدولة. هذا ولا أوافق على التلميحات الخاصة بولايات الجنوب، لأنها غير صحيحة، إذ طورت حقول غازية خصيصا لتلبية الاحتياجات المحلية مثل عين صالح، حيث طور حقل غاز طبيعي ومحطة توليد الكهرباء في عين صالح وفي أدرار، ليس فقط لتوليد الكهرباء ولكن لتوزيع الغاز أيضا.

وأوضح للسيد نائب ولاية إليزي أن أنبوسا من حقل "اسقياف" طوله 90/80 كلم يوصل الغاز إلى مدينة إليزي؛ وإن شاء الله وبنفس الطريقة ستزود الولاية مستقبلا بالكهرباء والغاز الطبيعي.

ثم إن نسبة إصال الكهرباء بالجنوب تماثل نسبتها في بقية مناطق الوطن. وأضيف فيما يخص التجمعات

دينار، على أن تكون طريقة التمويل كالتالي:
 من 25 إلى 35٪ على عاتق الدولة.
 30٪ على عاتق سونلغاز.
 25٪ على عاتق الجماعات المحلية.
 من 10 إلى 20٪ على عاتق المواطنين.

لقد عرف انطلاق هذا المشروع عدة مشاكل، مما أدى إلى بعض التأخر، وتتمثل هذه المشاكل خاصة في عجز الجماعات المحلية عن توفير حصتها من التمويل. لكن نعيش منذ سنتين، وهذا يسعدني، نوعا من الوعي عبر كامل التراب الوطني بضرورة إدخال الغاز الطبيعي إلى مختلف المدن والتجمعات السكنية. ويتجسد هذا الوعي في تشكيل جمعيات من المواطنين في كل مدينة لهذا لغرض، وفي جعل بعض الولايات كبرج بوعريبرج تخصص جزءا كبيرا من ميزانيتها لمشاريع الغاز. وبفضل هذه الجهود، ستصل ولاية برج بوعريبرج إلى نسبة قياسية حيث ستتوفر حوالي 60٪ من المساكن على الغاز الطبيعي إلى غاية نهاية 2000.

هذا التجنيد الجماعي، وهذا الوعي، سمحا لأول مرة باستهلاك مساهمة الدولة. واليوم تمت تغطية مساهمة الدولة تقريبا تغطية كاملة. ونحن اليوم بصدد محادثات مع الإخوة من وزارة المالية لبحث كيفية دعم هذه المساهمة لتغطية احتياجات الطلب المتزايد سنة 2000. ثم من الواضح أن برنامجا عاما جديدا أكثر طموحا يفرض نفسه. وهذا ما بادرت به وزارة الطاقة والمناجم، إذ تنوي من خلال هذا البرنامج إدخال الغاز الطبيعي إلى حوالي 700 أو مليون مسكن، أي إلى حوالي 600 أو 700 مدينة خلال فترة تتراوح بين 10 سنوات و 15 سنة، وبمبلغ يفوق 110 ملايين دج. وتكون طريقة تمويل هذا البرنامج كالتالي:

يقع نقل الأنبوب إلى المدينة على عاتق المؤسسات الوطنية.

يكون التوزيع داخل المدينة على عاتق الجماعات المحلية وشركة سونلغاز.

الشأن. لكن كما قلت لا تسمح الإمكانيات المالية لهذه المؤسسة بتغطية احتياجات البلاد في المستقبل. والحل الوحيد هو اللجوء إلى شراكة مع بعض الشركات لإنتاج الكهرباء، وبتكاليف أقل. ولقد أعد مشروع قانون في هذا المجال يسمح لشركة سونلغاز باللجوء إلى الشراكة مع شركات تملك القدرات المالية والتقنية الكافية. وللتوضيح، لاتعني الشراكة الخصوصية ولا الحد أو الإنقاص من سيادة الدولة، بل هي انفتاح على التحويل والتكنولوجيا، ومؤسساتنا الوطنية في أمس الحاجة إليها. والجزائر لا يمكنها الاستغناء عن الشراكة التي تجلب لها الأموال والتقنيات وانفتحات تجارية ضرورية جدا لتنميتها. وأرفض بشدة الخلط بين الشراكة والخصوصية والسيادة الوطنية التي تمت الإشارة إليها. هذا ولقد دعوت شخصا السيدة النائبة المحترمة التي طرحت هذا السؤال إلى الاتصال بالوزارة لتزويدها بكل الشروح والتفاصيل المطلوبة. لقد حققت الشراكة في ميدان المحروقات نتائج مرضية جدا وإيجابية، ولم تؤد إلى خصخصة شركة سوناطراك ولم تمس بالسيادة الوطنية في شيء.

بالنسبة إلى التوزيع العمومي للغاز الطبيعي، إنني مسرور جدا للشغف والحماس المعبر عنهما. صحيح أن الغاز الطبيعي يمثل عاملا متميزا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويجلب ارتياحا اجتماعيا إضافيا، ويحفز على إحداث عدة نشاطات تقليدية وصناعية. ولهذه الأسباب، فهو يشكل محورا أولويا لسياسة القطاع الطاقوية. وتبذل جهود كبيرة في تطوير توزيع الغاز الطبيعي في مختلف مدن البلاد. وفي هذا الصدد، يجب التذكير أولا، بالتكاليف المرتفعة لنقل الغاز الطبيعي وتوزيعه. وعلى سبيل المثال - لعلمكم - تقدر تكلفة النقل وحدها بمليار سنتيم للكيلو متر الواحد. ومن الواضح أن إمكانيات الدولة لا تسمح بأخذ كل التكاليف على عاتقها وحدها.

هذا ولقد صادقت الحكومة سنة 1995 على برنامج يمتد خمس سنوات بتكلفة إجمالية تقدر بمبلغ 17,5 مليار

اليوم بمعاينة النجاح الأكيد لهذا الانفتاح، سواء في مجال بناء محطات الخدمات بما فيها الغاز المميع أو مراكز التعبئة.

وتتوفر اليوم على خمسة (5) مستثمرين خواص أنشأوا مراكز تعبئة القارورات. وفي الأيام القادمة أو في بداية الشهر القادم إن شاء الله نفتح أول مركز منها، مما يساهم في تخفيف الضغط الملحوظ.

وأؤكد لكم أن شركة نפטال، بمساعدة القطاع والجماعات المحلية، ستجند كل الوسائل لتوفر قارورات البوتان في كل المناطق وبالسعر الرسمي في هذا الموسم الشتوي إن شاء الله، خاصة خلال شهر رمضان الكريم. وأرجو من البلديات تقديم الدعم المنتظر.

فيما يخص قطاع المناجم، صحيح أننا نسجل تأخرا كبيرا.

وعن السياسة التي يتبعها القطاع في هذا المجال، أؤكد لكم أن أولى أولويات وزارة الطاقة والمناجم هي المناجم بالضبط، حيث قمنا بما يأتي:

1 - راجعنا القانون الذي لم يعد يسمح بالاستثمارات أو يشجع عليها في ميدان المناجم خاصة الشراكة مع المؤسسات الأجنبية التي تملك القدرات المالية والتكنولوجية. وقد أعدنا مشروع قانون يشجع على الاستثمار في التنقيب أو استغلال المناجم، قد وافق عليه مجلس الحكومة وكذا مجلس الدولة، وسوف يصادق عليه مجلس الوزراء إن شاء الله، قبل تقديمه إلى البرلمان، أي هذا المجلس الموقر.

2 - توجهنا إلى كل البلدان التي تملك خبرة في الصناعة المنجمية وتملك القدرات التكنولوجية لتساهم معنا عن طريق الشراكة كأستراليا وجنوب إفريقيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وألمانيا. وقدمنا لها جميع المعطيات الخاصة بالقدرات المنجمية والمعدنية لبلادنا.

ولا يدفع المواطن سوى تكاليف الربط بمنزله. وتتمثل مساهمة الدولة في تحملها نسبة الفائدة على القروض التي تجربها المؤسسات والجماعات المحلية المعنية.

وسيصادق على هذا البرنامج الموافق عليه مبدئيا في المجلس الوزاري. وأتمنى أن يشرع في تطبيقه مع بداية سنة 2000.

فيما يخص توزيع المواد البترولية، لقد تناولت الأسئلة خاصة غاز البترول المميع سواء أعلق الأمر بقارورة البوتان أم بغاز البترول المميع للوقود. ورغم أن نسبة إدخال الغاز الطبيعي إلى البيوت في تزايد، إلا أن استهلاك غاز البوتان لم ينخفض. بل بالعكس، إنه في تزايد، وهذا ما يعكس تنمية البلاد والحمد لله. ورغم الصعوبات المشار إليها والضغط في الطلب على هذه المادة خاصة في فصل الشتاء ببعض المدن، فالمشاكل في طريق الحل إن شاء الله مقابل جهود جبارة لا يمكن أحدا جهلها.

وإليكم بعض الأرقام:

تعبأ كل سنة 120 مليون قارورة وتوزع عبر التراب الوطني.

وفي هذا الصدد وبكل صراحة، التكاليف باهظة جدا. وأسواق لكم مثلا واحدا:

تقدر تكلفة شاحنة واحدة تنقل القارورات من حاسي مسعود إلى أدرار أو تمنراست أو إليزي 10 ملايين إلى 15 مليون سنتيم. وهذا يعطيكم فكرة عن تكلفة نقل القارورات. واليوم تعرف مؤسسة "نפטال" المكلفة بتعبئة قارورات البوتان أو الغاز المميع وتوزيعها، صعوبات مالية، لأن أسعار القارورات أقل من التكلفة نفسها، وليس لدينا اختيار إلا إعادة النظر في هامش الربح الخاص بهذه المؤسسة حتى تتمكن من مواجهة ضرورات التنمية ومن القيام بالاستثمارات اللازمة مستقبلا.

لقد فتحنا قطاع التوزيع للمستثمرين الخواص للمساهمة في التغلب على صعوبات المؤسسة الوطنية. وأنا سعيد

في ولاية تمنراست بمنطقة "تراك أمساسم"، سنة 2000 إن شاء الله.

5 - فتح ميدان المناجم أمام القطاع الخاص: لقد قمنا بتجربة أولية في ولاية الوادي بشط المغير ولاحظنا نجاحا كبيرا حيث قبلت ملفات حوالي 10 خواص إلى 20 خاصا لاستغلال الملح.

وسنعمم هذه التجربة على مناطق أخرى من الوطن.

كما فتحنا مجال استغلال "الرخام" أمام الخواص لا سيما في ولاية سكيكدة. ونحن اليوم بصدد دراسة إمكانية فتح مناجم أخرى، أتمنى أن ترى نفس النجاح الذي حققته المشاريع الأخرى.

هذا فيما يخص قطاع المناجم، أتمنى أن أكون قد أجبته عن معظم تساؤلات الإخوة النواب. أشكركم والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الوزير على هذا الردّ القيم، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس، السيدات والسادة النواب، إخواني الوزراء، الأسرة الإعلامية.

أشكركم في البداية على الاهتمام بالقطاع، لا سيما الذين تدخلوا بشكل مستفيض في كثير من القضايا التي تشكل انشغالا أساسيا ليس للقطاع فقط، بل لكل من يريد أن ينهض بالاستثمار خارج المحروقات. وأخص بالذكر النائب لعريبي الذي قدم ثمانية (8) أسئلة تصلح

وللعلم، نجحت العمليات الأولية، بحيث أبرمت بعض العقود التي شرعنا في تنفيذها في جنوب البلاد. واليوم تتواصل المحادثات مع العديد من المؤسسات والشركات الأجنبية في هذا الإطار.

3 - نقوم بتحديث الديوان الوطني للبحث الجيولوجي والمنجمي أولا بتعزيز الموارد البشرية، وثانيا بمنحه القدرات المالية الكافية، عن طريق إنشاء صندوق يتكفل بتمويله، وثالثا بتكوين الفنيين التابعين لهذا الديوان وذلك بالتعاون مع بعض الدول ذات الخبرة في الميدان، وأمضينا عقودا في هذا الشأن، وستمضى عقود أخرى في الأسابيع المقبلة إن شاء الله مع بلجيكا وأستراليا وجنوب إفريقيا والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا.

وللعلم، تم الاتفاق ولم يبق إلا التوقيع. وهذا يسمح باستغلال المعطيات الجيولوجية والمنجمية التي تراكمت منذ سنوات دون أن تستغل.

وعن الخرائط الجيولوجية، لعلمكم أن آخر خريطة أعدتها الجزائر تعود إلى سنوات الخمسينات.

4 - تعزيز عمليات البحث: يتوفر الديوان الوطني للبحث الجيولوجي والمنجمي اليوم على عقود بحث مع بعض الدول خاصة جنوب إفريقيا وعقود مع شركة "سونلغاز" للتنقيب عن النحاس خاصة في ولاية بشار، وعقود مع "سونطراك" ومع "سونلغاز" للتنقيب عن حقول فحم أخرى في ولاية بشار بالضبط، مع تحديث الدراسات التي أجريت في السبعينات وتخص إمكانية استغلال الفحم، ثم تجديد عقود الديوان مع هذه المؤسسات إلى أن تطبق إن شاء الله في بداية سنة 2000.

فيما يخص ولاية تمنراست، سيشرع الديوان في استغلال منجم الذهب مع بداية سنة 2000 في "تريرين" وللأسف النائب الذي طرح السؤال، غائب.

وستشرع شركة أخرى في إنجاز مشروع ثان لإنتاج الذهب

الداخلية في الخوصصة، غير واضحة، ومستوى سياسة إقامة مؤسسات وشركات جزائرية مختلطة غير واضحة هي الأخرى، أي ينقص الوضوح والشفافية. هذا ويلخص المتعاملون الاقتصاديون والمستثمرون الأجانب الذين يزورون الجزائر هذه العراقيل في ثلاثة (3) محاور كبرى:

1 - ضعف سياسة تدوير المال في البورصات وغموضها. يقولون: نسمع عن البورصات، لكنها ليست واضحة في المحافظ المالية وفي الأسهم والسندات، أو في الأرصد النقدية الموجهة إلى الاستثمار مباشرة.

2 - بطء التعامل مع المستثمرين وبيروقراطيته وتضييع الوقت بحجة دراسة الملفات مما يعرقل مسار تحويل الموارد المالية إلى رأس مال منتج وفعال، والإحالات الكثيرة على الإدارات ومراكز صناعة القرار المتعددة.

3 - عدم الاستقرار السياسي والمالي، لا سيما في المنظومة البنكية والمصرفية ودورها في جذب المستثمرين، ورؤوس الأموال الموجهة أساسا إلى الاستثمار في الهياكل القاعدية التي خصص لها هذا القانون 58 مليار دج، وهو مبلغ ضعيف مقارنة بالطموحات التي نتطلع إليها.

للأسف لم يسبق للجزائر - لأن أحد الإخوة سألني عن الاستثمارات البنكية أي الاستثمارات فيما بين العرب- أن احتلت رتبة أقل من 12 في العالم العربي. فهي دائما في المرتبة 13 و 14 وتسير نحو المرتبة 24 في مجال الاستثمارات البنكية في سنوات 1990 - 1998، لسببين أساسيين: السبب الأول، الحصار غير المعلن المضروب على الجزائر في جميع المستويات من 1992 إلى 1997، والسبب الثاني، ثقل المحيط الإداري والمناخ الاستثماري، بحيث أدرك العديد من المستثمرين الأجانب الذين زاروا الجزائر أن الاستثمار غير ممكن في بلد تكثر فيه البيروقراطية وحيث لا يساوي الأسبوع فيه شيئا، في حين تساوي الساعة الواحدة عند المستثمر الكثير، عملا بالمثل "الوقت هو المال". وعلى العموم، لم يتوفر المناخ الملائم للاستثمار في الجزائر، حيث لا مخططات ولا خرائط واضحة ودقيقة لفرص الاستثمار ومجالاته

أن تكون برنامجا لوزير يأتي بعدي إن شاء الله. وبعد، لقد وقفت أمام هذا المجلس الموقر قبل سنة ونصف، وقلت لكم وقتها، كما هو مدون في المحضر، إن لوحة الاستثمارات في الجزائر ليست بيضاء تماما، ولكنها أيضا ليست سوداء. وقلت لكم وقتها لقد تم إغلاق 1200 مؤسسة عمومية، وتم تسريح 66791 عاملا، وكذا إعادة بعث 883 وحدة إنتاجية في إطار الخوصصة لفائدة الأجراء الذين استفادوا هذا الإجراء، والذين كان عددهم 18329 عاملا. وبعد 18 شهرا، يعاد طرح هذه الانشغالات بصيغ أخرى، وأنتم مشكورون على كل حال.

عرف قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورات كثيرة -رغم العراقيل الكثيرة التي سأسردها فيما بعد- على الصعيدين الداخلي والخارجي، حيث اتخذت في سنوات 1996 -1999 جملة من الإجراءات التحفيزية لا سيما في مختلف قوانين المالية والميزانية بما فيها مشروع هذا القانون المعروض اليوم أمامكم: كتسهيلات جبائية وشبه جبائية وجمركية، وتخفيضات في الرسوم على القيمة المضافة في النشاط المهني، وأرباح الشركات، والدخل الإجمالي، وسعر الفائدة والقروض. وسوف أوضح هذا بشيء من التفصيل للإخوة الذين طرحوا هذه الانشغالات. وأحب أن أخص كل هذا في أربعة (4) محاور أساسية:

المحور الأول: العراقيل والصعوبات والعوائق التي تقف أمام الاستثمارات الأجنبية -وأقصد دائما الاستثمار خارج المحروقات- حسب المستثمرين أنفسهم، الذين زاروا الجزائر وتدققوا بشكل كبير خاصة منذ الانتخابات الرئاسية الأخيرة، والذين يرجعون العوائق إلى جملة من المحاور في تصوراتهم. هم يقولون: إن الديناميكية الاقتصادية موجودة في الجزائر ولكن ينقصها كثير من الشفافية، أي أن كثيرا من الأمور في الجزائر تسير بغموض، وكثيرا من الأمور لا يعلن عنها، وكثيرا من الأمور ليست لها جهة محددة نتعامل معها. كما يرون أن مستوى الاستثمارات الأجنبية المملوكة بالكامل للأجانب غير واضحة، ومستوى الاستثمارات في أصول الشركات

الصغيرة والمتوسطة: "لا يتوفر مثل هذا العدد في بلادنا، رغم أننا نملك خبرة 200 سنة في الميدان الصناعي". إذن أكرر أنه أصيب الكثير من مؤسساتنا بتضخم الأرقام التي لا نتحكم فيها ولا نستطيع أن نبرهن عليها في الميدان. وكمثال على ذلك الإحصائيات المقدمة لنا والتي تبين أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من مختلف مؤسسات الدولة، هو 236 ألفا حسب الديوان الوطني للإحصائيات (1997)، و 127 ألفا حسب صندوق الضمان الاجتماعي، و 25 ألفا حسب الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة، و 177 ألفا حسب مؤسسة تطوير الصناعات الخفيفة. والفارق واضح وقدره 150 ألفا أي لو وقع الخطأ في عدد 20 مؤسسة أو 30 أو 40 أو 100 أو 200 لسكتنا عنه لكن أن يقع الخطأ في عدد 100 ألف مؤسسة، فهذا أمر غير ممكن وغير مقبول! وأقدم مثالين معاصرين لكون المثال السابق مثالا قديما يعود إلى سنة 1997. يتعلق المثال الأول بالمشاريع المسجلة بوكالات ترقية الاستثمار ودعمها، وقبل التطرق إليه، أفيدكم ببعض الأرقام التي تخص ثلاث دول مجاورة: سجلت سوريا من 1994 إلى 1998 ما يساوي 1876 مشروعا، أنجزت منها نسبة 65%. سجلت مصر في نفس التاريخ 3722 مشروعا أنجزت منها نسبة 52%، وسجلت تونس 1400 مشروعا أنجزت منها نسبة 71%. أما الجزائر التي سجلت 15.382 مشروعا، فأنجزت منها نسبة 6%. فقط وهو رقم يعطيكم فكرة عن أن الأرقام المقدمة ضخمة على الأوراق، ولكنها هينة في الميدان. هذا وتقدر نسبة إنجاز المشاريع المتعمدة في الميدان بالجزائر ككل، ويتكفل كل من وكالة دعم تشغيل الشباب ووكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ولجان المساعدة في الولايات، بـ 18% وتتنوع كالاتي:

- وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها : 6%

- لجان المساعدة في الولايات: 3,8%.

-وكالة دعم تشغيل الشباب: 28%.

وللتذكير، قدرت النسبة الوطنية بـ 18%، أي أنه من بين 26213 مشروعا مسجلا في الوكالة، لم ينطلق في الميدان إلا 1300 مشروع. ومن بين 13218 مشروعا

وإمكانياته في كل ولاية، في حين تسجل مضاربات خطيرة في العقار الصناعي ولم تهيأ مناطق صناعية ومناطق نشاط تهيئة كاملة تسهل عملية الاستثمار، وإذا وجدت، تنقصها الكهرباء والغاز والطرق والمياه، أي كل ما يعرقل تشجيع الاستثمار. كما لا تتوفر الجزائر على معلومات اقتصادية وإحصائية ناضجة تحليلية ودقيقة من شأنها تحسين فرص الاستثمار وتسهيلها. رغم كل هذه العوائق والعراقيل -أيها الإخوة الكرام- عرفت بعض الفروع الاستثمارية انتعاشا لا بأس به، وكان لها الفضل في تسجيل نسبة نمو قدرت بحوالي (+5%) خلال سنة 1998 والسادسي الأول من سنة 1999، في الوقت الذي لم يتجاوز الغلاف المالي المخصص للاستثمار بالعملة الصعبة من القروض الخارجية قيمة 400 مليون دولار لفترة أربع (4) سنوات (1995-1998). وهو مبلغ زهيد جدا إذا ما قورن بالمساحة الجغرافية للجزائر (2.300.000 كلم²)، وساحل طوله 1200 كلم و 48 ولاية منها 36 ولاية فلاحية. إذن، فهو غلاف مالي ضئيل جدا لدولة كالجزائر تتطلع إلى استثمارات بقيمة 14 مليارا خلال الخمس سنوات القادمة وإلى تأهيل مؤسساتنا الاقتصادية والإنتاجية وكذا إطاراتنا أو عناصرنا الفاعلة عن طريق 4 ملايين دولار منتظرة في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي لتأهيل قطاعنا الاقتصادي. والمفاوضات قائمة، كما تعلمون، في هذا الاتجاه.

المحور الثاني، الذي طرح في شأنه الكثير من التساؤلات، هو محور موقع الأرقام بين الوثائق والحقائق. ربما أقول بشيء من التحفظ لقد أصيب الكثير من مؤسسات الدولة الجزائرية بمرض تضخم الأرقام، ذلك أن مسؤولا عندما يأتي يجد مثلا رقم 1000، يحاول دائما أن يرفعه إلى 1500. ثم يأتي الذي يليه، فيرفعه إلى 2000 فيألي 3000 وهكذا... بحيث تكون الأرقام متتالية، مما يعني أننا نعاني حساسية في تضخم الأرقام، الأمر الذي يبعث أحيانا على السخرية. وفي هذا الصدد، زارني أحد الأيام رئيس غرفة أوروبية فقال لي عندما اطلع على عدد المؤسسات

مشروعا، وأنجز 18 مشروعا فقط أي 9٪.
 - تبسة: اعتمدت 410 مشاريع، انطلق منها 78 مشروعا وأنجز 21 فقط، أي 5٪.
 - خنشلة: اعتمدت 537 مشروعا، انطلق منها 36 مشروعا وأنجزت 3 مشاريع فقط، أي 0,6٪.
 - الشلف: اعتمدت 848 مشروعا، انطلق منها 64 مشروعا وأنجزت 4 مشاريع فقط، أي 0,4٪.
 - البيض: اعتمدت 21 مشروعا، انطلق منها "صفر" أنجز "صفر" والمعدل "صفر".

أما عن تساؤل الإخوة الأفاضل من ولايتي البيض والمسيلة (بوسعادة) عن مصير وحدتي صناعة الأحذية (إيماك) بهاتين الولايتين، فأخذا بما قدّره السيد وزير الصناعة وإعادة الهيكلة، يجب أن تراعى خصوصية الولايتين اجتماعيا واقتصاديا، لأنه لا توجد في كل من بوسعادة والبيض إلا هاتان الوحدتان التابعتان لمؤسسة صناعة الأحذية. وستسوى وضعية الوحدتين إن شاء الله، وسيتقاضي عمّالها مرتباتهم قبل شهر رمضان، على أن تسوى القضية نهائيا قبل 31 ديسمبر من الناحية الاقتصادية، ويعاد بعث الوحدتين إن شاء الله.

فيما يخص توزيع المشاريع، لم نرسم خريطة للتوزيع ولا سياسة لتوجيه المشاريع نحو قطاعات أساسية عن طريق الحوافز والتسهيلات، لأنه لا يمكن في ظل اقتصاد السوق أن نطلب من المعني الاستثمار في كذا وكذا، ولكن عن طريق الحوافز تسير الأمور كما ينبغي، مثلما تقوم بذلك بعض الدول المجاورة. وأحسن مثال على ذلك ما قامت به الجزائر بخصوص حماية المنتج الأساسي المتمثل في السميد والفريضة بحيث أن مؤسسة "الرياض" بعد أن كانت على وشك الإفلاس سنتي 1996-1997، أصبحت اليوم من أبرز المؤسسات والوحدات الإنتاجية والاستثمارية نجاحا في الجزائر، بل ودخلت سوق البورصة.

إذن، يمكن عن طريق التحفيز أن نوجه استثمارات معينة دون المساس بحرية اقتصاد السوق. هذا وأكرّر أنه

مسجلا ولائيا عن طريق لجان المساعدة، لم ينطلق في الإنجاز سوى 1400 مشروع منها 485 مشروعا فقط منجزا، أي ما يعادل للأسف نسبة 3,8٪. ومن بين 46 ألف مشروع مسجل في مستوى وكالة دعم تشغيل الشباب، تم إنجاز 13 ألف مشروع، 70٪ منها في ميدان النقل. وعندما سألت الشباب عن سبب اختياره هذا المجال، كان رده أنه لتفادي عقبات العقار الصناعي والإدارات، ذلك أن الحصول على خط من عند السيد أحمد بوليل أو إدارته الوزارية، أسهل. (ضحك...)

هذا وأسجل ملاحظتين جديرتين بالذكر في هذا الجانب. تخص الأولى التوازن الجهوي المفقود، الذي أشاطر بخصوصه الإخوة نواب تمارست وإليزي. ... ولقد زرت في الأسبوع الماضي ولاية البيض التي سجلت 24 مشروعا ولم تنجز منها شيئا، وهذا خلال فترة 4 سنوات، إلى أن جاء إلى عين المكان أحد الجزائريين -وهو مشكور- من ولاية بعيدة وأنشأ محطة توزيع البنزين بعد أن كان مواطنوا الولاية يزودون أنفسهم بالبنزين من "النعامة" أو "البيض" أو من "مشوشو". إذن، التوازن الجهوي مفقود في المستوى الجغرافي، ومفقود في خريطة الاستثمارات، بحيث سجلت الاستثمارات في بعض الولايات "صفرا" بينما بلغ عدد المشاريع في ولايات أخرى نسبة معتبرة وطنيا. وأسوق بعض الأمثلة للتوضيح:

- 3 ولايات في الوطن الجزائري محرومة تماما من المشاريع الاستثمارية وهي البيض وتسمسليت وإليزي التي بلغت نسبة الاستثمارات فيها "الصفرا".

- 9 ولايات لا تتجاوز نسبة إنجاز الاستثمارات فيها 0,5٪، وهي الأغواط وتمنراست وتيارت وسعيدة والمدية وسوق أهراس وتندوف وعين الدفلى وغليزان.

ونذكر على سبيل المثال، أن معدلات الإنجاز تقع في حدود 5٪ و 8٪ ونأخذ بعض العينات بين 1994 وسبتمبر 1999.

- تلمسان: اعتمدت 236 مشروعا، انطلق منها 96

(ضحك).

إذن، فيما يتعلق بالعراقيل، إخواني، لقد اتخذت إجراءات شجاعة -بفضلكم وبفضل من سبقوكم في المجلس الوطني الانتقالي - لمعالجة الكثير من القضايا التي كانت عالقة. وأهم قرار اتخذ في هذا الشأن، يتعلق بخفيض نسبة الفائدة على القروض من 25٪ إلى 17,5٪، إلى 12,5٪ إلى 8,5٪. ونأمل أن يصل إلى المعدل العالمي المقدر بنسبة 5,5٪ و 4,5٪. وللعلم تقدر نسبة الفائدة في أمريكا بـ 2,5٪، وهي نسبة لا يمكن أن نصل إليها.

إذن، اتخذت بين سنوات 1996 و1999 إجراءات كثيرة لإزالة الكثير من العراقيل والعوائق منها :

- خفض الرسم على القيمة المضافة إلى أقل من 15٪ .
- خفض الرسم على النشاط المهني إلى 2٪ .
- خفض النسبة على أرباح الشركة إلى ما دون 30٪ .
- خفض النسبة على الدخل الإجمالي إلى 40٪ .
- خفض نسبة الربح على القرض إلى 12٪ ثم إلى 8٪ .

ولا أتحدث في هذا المقام عن الإجراءات الإضافية التي تضمنها مشروع قانون المالية المعروض عليكم . ومع ذلك ما تزال عراقيل أخرى كثيرة تواجه المستثمرين أذكرها دون شرح ودون تعليق، وتتمثل في :

1- ثقل المحيط الاستثماري العام الذي يرجع جزء كبير منه إلى عقلية الجزائريين أو ذهنيتهم . وسبق وأن قلت لكم مرة - وما قلته مسجل في المحضر- ما نزال نعيش بعقلية البخيل، ذلك أن المشرع نفسه عندما يستنتج أن من وراء نص تشريعي ما، الربح، يلجأ إلى الرفض والإبطال... ضحك... هذا وقد قال لي مدير الجمارك ذات مرة إنه عند زيارته فرنسا سأل نظيره الفرنسي عن عدد الحاويات التي تمر يوميا بالميناء فأجابه بالآلاف . لماذا ذكرت لكم هذا المثال؟ لأن فرنسا أو أية دولة أخرى تفتخر بتسهيل مهمة المرور لمواطنيها، طبعاً في غياب

فيما يخص توزيع المشاريع، ليست لنا سياسة لتوجيهها مما جعلها تتكدس في:

- البناء والأشغال العمومية بنسبة 24٪ .
- الإنتاج الصناعي الاستهلاكي بنسبة 17,5٪ .
- النقل بنسبة 12٪ خارج إطار تشغيل الشباب، الذي يمثل نسبة 70٪ .
- الفلاحة والصيد البحري، بنسبة 9,6٪، مع أنه كان من المفروض أن تكون أعلى.
- الصيانة والخدمات بنسبة 5,3٪ . وهي ناقصة جداً .
- 18٪ الباقية تتوزع على الخدمات السياحية والفندقية والصناعات التقليدية والخدمات المرتبطة بالبريد والمواصلات والحاسوب والخدمات الإعلامية ومكاتب الدراسات.

أما عن العراقيل التي يواجهها المستثمرون في البلاد، فهي أم المشكلات... وبالمناسبة أرى أن الإخوة الذين أثاروا قضية الميزانية والغلاف المرصود للدراسات والأيام الدراسية والتكوين والتأهيل والتأطير، محقون في ذلك كل الحق، فأنا أشاطر السيد ابن محمد الذي اقترح ضم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى وزارة الصناعة وأقول له: نعم. لقد طلبت أكثر من هذا، وتمثل طلبي في إلغاء الوزارة تماماً، وكان ذلك رسمياً في مجلس الحكومة، حيث قلت لرئيس الحكومة وأمام السادة الوزراء: "إلخ هذه الوزارة واعفني واعف الجميع". (تصفيق) لأن السيد رئيس الجمهورية أيها الإخوة الأفاضل قال: "أنا أريد أن أكون رئيساً كاملاً، لا نصف رئيس أو ثلاثة أرباع رئيس"، وعلى الوزراء أن يفعلوا مثلي (تصفيق). نفس الشأن بالنسبة إلى الوالي وكذا النائب... (تصفيق)، لأن هذه هي الدولة. يجب أن يكون كل واحد في مكانه. فالحاجب حاجب كامل وله صلاحيته (فراش)، بكل احترام، والوزير وزير كامل، والإسكافي إسكافي كامل، وسائق الدراجة، سائق دراجة أو سيارة. هكذا تقوم الدولة، أي وفق ما يسمى بسلم القيم، هذا السلم الذي انقلب وتحطم في الجزائر إلى درجة أننا لم نعد نفرق بين وزير وسائقه، يأكلان في نفس المطعم، والسائق يسأل الوزير إن كان الأكل بارداً أم ساخناً...

حساب المنتج الوطني - وأقصد منتج الشركة الوطنية للزجاج- لأقول للأخ الفاضل إن الإفراط في حماية المنتج الوطني يتحول إلى حماية المافيا، وإلى حماية بعض الناس على حساب المستهلك. وقد حدث لنا ذلك بالفعل. والسؤال الذي ينبغي أن يطرح هو: حينما نحمي المنتج الوطني، هل نحمي الرداءة أم نحمي المستهلك أم نحمي فعلا المنتج الوطني؟ هذا وقد سبق أن قلت مرة في التلفزيون: عندما يكون ملاكمان في الميدان، ويوجه أحدهما إلى الآخر لكلمة فيصرعه، فيسقط، فنأخذ في العد إلى عشرة، فإذا لم ينهض، فالسلام عليكم لذلك عندما ندعو إلى حماية المنتج الوطني، نعد إلى عشرة، أي نمهل فترة عشرة أشهر فإذا نهضت وأهلت منتجك ووصل إلى مستوى المنافسة في الجودة والسعر، فانهض ونافس المنتج المتدفق من الخارج. ولكن إذا سقطت، فحسبنا إلى عشرة، ولم تنهض، وحسبنا مرة أخرى إلى 20، ولم تنهض إلى درجة أنني قمت بمساعدتك على النهوض وسخنت لك عضلاتك، فهذا غير معقول وغير منطقي والنتيجة أن نبقى دائما في المؤخرة. إذن، الأخ الفاضل، لا تتعلق هذه المسألة بمصنع الزجاج وحده، بل بمصانع كثيرة. وعلى أصحابها أن يؤهلوا أنفسهم. فإذا قمنا بحمايتهم مدة معينة، أعتقد أنها لا تتجاوز سنة 2002 لأننا بعدها سوف نوقع رسميا الاتفاقية مع المنظمة العالمية للتجارة ومع الاتحاد الأوربي والمنطقة الأورو - متوسطة، ويرفع الحاجز الجمركي بين هذه الدول في البحر الأبيض المتوسط، وعندئذ يصبح الكلام عن الحماية، دون أية قيمة.

أما السؤال المتعلق بمصنع الإسمنت الموجود بالشلف الذي يقال عنه إنه ينفث سما وتسبب في مرض الربو وغير ذلك، فأوضح أن الإجراءات شملت إلى حد اليوم 80٪ من مصانع الإسمنت. ولكن يجب أن يكون الإخوة على علم بأن سعر المصفاة التي تستورد من أجل حجز المواد المتطيرة من الإسمنت باهظ جدا، بحيث يمكن بهذا المبلغ بناء مصنع جديد بتكنولوجيات عصرية بإضافة غلاف مالي بسيط. ومع ذلك سوف نعمم هذه التقنية ولو بتخصيص غلاف مالي ضخم من أجل أن يستفيد المواطن

كل ما هو ممنوع أو خطير على الدولة، لكننا نحن في بلادنا نفتخر بقول " اقلقت على جده !! " (ضحك) .

2- نقص المعلومات وضعف الاتصال، ذلك أنه من عاداتنا أننا لا نتخاطب ولا نتحاور. ولقد شرعنا في انتهاج سياسة جديدة، إذ لأول مرة اجتمع كل الجزائريين في هيئات رسمية للمناقشة ولتبادل الآراء في قضايا يمكن ألا تكون في البداية " مزيتة " كثيرا، ولكن بفعل الاحتكاك، إن شاء الله، وبوضع بعض " الزيوت " السياسية والديبلوماسية، يصبح ممكنا فك المعضلة في المستقبل القريب ! .

3- تعدد وجهات القرار، لقد تكلم الإخوة عن وكالة ترقية الاستثمار ودعمه وعن لجان المساعدة في الولايات وعن الشركات القابضة وعن وكالة دعم تشغيل الشباب، و أرى أنها عبارة عن عراقيل توضع أمام المستثمر، حتى إن الكثير من الذين يأتون من الخارج، يحتارون في من يخاطبون ، إلى درجة أنهم يخرجوننا أحيانا في البحث عن الذي يأخذ القرار النهائي .

4- ضعف تأهيل العنصر البشري وانعدام ثقافة الاستثمار، الأمر الذي أدى إلى تسطير برنامج تأهيل مع الطرف الألماني لتأهيل 2500 عنصر مستشار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة .

5- التوجه أكثر إلى التجارة والربح السريع، مشكلات البنوك والتمويل، نقص الشفافية خاصة في البنوك، مشكلات العقار الصناعي وعقود الملكية التي تسودها مضاربات كثيرة، مع ضعف تهيئة المناطق الصناعية ومناطق النشاط.

يشمل المحور الرابع الأسئلة الثانوية التي تطرق إليها بعض الإخوة . فأجيبهم عنها بسرعة متمنيا ألا يغضب من لم يقتنع بإجابتي.

أبدأ بالسؤال الخاص بالاستيراد بالعملة الصعبة على

السائلين - أن تعلقوا وسام شرف على صدور الذين يقومون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعقد أربعة (4) ملتقيات؛ ملتقيان جهويان وملتقيان ولائيان وملتقى وطني عن المؤسسات المتوسطة والصغيرة بمبلغ لا يغطي إلا 30 تذكرة سفر الجزائر - باريس. لكن ماذا عسانا أن نفعل ؟

تطرق بعضكم إلى علاقة الوزارة بالشركات القابضة فيما يخص بعث الوحدات المغلقة أو التي هي في طريق الإنجاز وكذا التوقيف بحجة الأمن خاصة في ولاية المدية. السيد النائب، السيدات والسادة النواب، منذ أن توليت إدارة هذا القطاع في نهاية جوان 1997، إلى حد اليوم، وافقت على أن أكون " مصدا " pare choc ذلك أنه عندما تطرح أسئلة عن وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ، ووكالة دعم تشغيل الشباب، والشركات القابضة، ولجان المساعدة في الولايات، فأنا مستعد للإجابة عنها. ولكن اليوم، وبعد مرور 30 شهرا على ذلك و " حمله وفضاه ثلاثون شهرا " (ضحك)، لا أرضى أن أكون في موقع المصد، ولن أكون مصدا، وأرفض سياسة " المصدات " . فاليوم عليكم أن تطرحوا أسئلتكم مباشرة على الجهة المعنية التي تتحمل مسؤولياتها كاملة من غير أن تحتفي وراء مؤسسات الدولة (تصفيق) . فلا مسؤولية عندي بعد اليوم، وانتهى ... إذن، أنا لست مسؤولا عن وكالة دعم تشغيل الشباب، ولا عن وكالة ترقية الاستثمارات ودعمها ، ولا عن الشركات القابضة، ولا عن لجان المساعدة في الولايات.

ونفس الجواب أعطيه السيد النائب الذي تساءل عن دور الوزارة في مواجهة ما أسماه ببيروقراطية البنوك أو المؤسسات المالية، ذلك أن البنوك مستقلة والمطلوب منها فقط المزيد من الشفافية والوضوح، لأن معاملات كثيرة يكتنفها الغموض .

يتعلق آخر سؤال، و به أختتم، ببيع مصنع الآجر بولاية تبسة، مصنع قيم بمبلغ 69 مليار سنتيم، وبيع نقدا بحوال 24 مليار سنتيم، علما أن بعضهم قدم 34 مليارا

الراحة والاطمئنان، لأن الإنتاج الملوث ينبغي أن يعالج بشكل يحمي صحة المواطن التي تحتل الصدارة .

هذا وأشار أحد الإخوة، وهو السيد معاشو، إلى غياب الوزير في الملتقى المغاربي الذي احتضنته جامعة سيدي بلعباس . أخي الفاضل، أقول لك: إنني لم أتلق دعوة رسمية- أطلب تبليغ معاشو بهذا، لأنه غائب- وطلبت أن أحضر، فلم يرأسلوني. ومع ذلك كلفت مديرا -وأرسلته إلى الملتقى وشاركنا مشاركة إيجابية وفعالة- بإلقاء محاضرة شرحنا من خلالها مفهوم الاستثمار وكذا الشراكة وغير ذلك. وعليه، يجب على الأخ الفاضل التأكد قبل إلقاء التهم هكذا جزافا، لأنني لم أتغيب ولكنني غيبت .

وعن تدخل السيد بلقاسم ملاح، يؤسفني ألا يفرق السيد الإعلامي وجارنا في نفس الوقت، بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة . (اختلطت عليك الأمور، ربي يسلكها على خير) . هذا وتعد وحدات تجديد العجلات المطاطية موضوعا حساسا وخطيرا. والمضاربات باسم الإستثمار، أخي الفاضل، ليست محصورة في العجلات المطاطية ، لأنه لو كان الأمر كذلك، لاستطعنا حلّ المشكل، لكن المشكل الحقيقي يكمن في استخدام امتيازات الاستثمار في التجارة. إذن، المشكل ثقافي بالدرجة الأولى كالمضاربات والتحايل والتهرب والثراء السريع، أي على العموم ضريبة التحول. فنحن نتحول اليوم من اتجاه إلى اتجاه آخر في وجود آليات جديدة جاءت بها رياح الانفتاح على اقتصاد السوق الذي يريد بعضهم تحويله إلى اقتصاد " البازار " .

وعن ضالة الغلاف المخصص للتكوين وملتقيات- موضوع طرحه الآخ بوضيعة - ليس لدينا خيار آخر إلا اللجوء إلى طريقة الرعاية من بعض المؤسسات الخاصة . مع الأسف، أصبحت الوزارة تطلب من بعض المستثمرين الخواص أو بعض رؤساء الشركات تمويل نشاط اقتصادي أو إعلامي أو غير ذلك، وهو أمر لا أستسيغه كثيرا . وإذا سمح لي الآخ أقول له : كان عليكم - أي

نسبة 1,24 ٪، ومع ذلك تعتبر أقل مما كانت عليه في السنة الماضية.

ثم إن ماورد في بعض البنود لا يكفي حتى لتغطية الرواتب الواجب تلبيتها، وأخص بالذكر مصاريف التمدرس والمنح العائلية. ومع الأسف، إن هذا يرغما على الاستدانة دائما، وتتساءل بهذا الشأن عن دور الوزارة المعنية أي عن عمق الموضوع، وأشكر بالمناسبة السيد بوقطاية الذي طرح سؤالاً مفاده : ما مطلبنا من هذا القطاع بالضبط ؟

تمثل ميزانية القطاع حقيقة نسبة 0,48 ٪ من ميزانية الدولة. وهي تعبير عن مكانة القطاع الحالية. ولا أقصد من وراء هذا الكلام أن يحتل هذا القطاع مكانة عليا بالضرورة . وهذا رأيي الشخصي لا غير، بحيث تسجل آراء مختلفة وأولويات لا يستطيع أحد أن ينكرها. غير أن الذي أرفضه تماما هو القول : " إن هذا القطاع مسؤول عن الشبيبة الجزائرية "، لأن الحكومة هي المسؤولة عن الشبيبة الجزائرية، فهي التي تنظم الإطار الأفقي للتوجيه، أي أن لكل القطاعات نفس المسؤوليات. ويفترض فيها أن تتعاون وأن تعمل مع بعضها بعضا فيما يهم كل قطاع، حتى تصل إلى الغاية المتمثلة في تحقيق متطلبات الشبيبة.

نعم، لسنا مسؤولين عن الصحة والسكن والتربية والتكوين و، و... إلخ ولكن كان من المفروض أن يتوزع قطاع الرياضة هو الآخر على قطاعات متعددة، وليس أن يحصر في الجانب الشباني فقط .

لكن حصل هذا المفهوم تدريجيا بعد أن شهدت البلاد انحرافات معروفة منذ الاستقلال، إذ تخلت قطاعات عن مسؤولياتها، ولربما بنية صادقة من مسؤولين في السنوات الماضية، وبقي هذا المفهوم عالقا إلى غاية السنوات الأخيرة. فمثلا ودون شك، لم يكن وزير التربية الوطنية الحالي أو الذي سبقه ثم الذي كان قبله يعلم أنه مسؤول عن الرياضة المدرسية، إلى درجة أنني نُبّهت

إلخ ...

أجيب أنه لا علم لي بالكيفية التي بيع بها هذا المصنع. ويمكنكم الاتصال بالشركات القابضة التي ستزودكم بالمعلومات الكاملة .

أشكركم جميعا على مساهمتكم في إثراء التفكير لتطوير القطاع، شكرا لكم والسلام عليكم (تصفيق) .

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الوزير على هذا الرد الدقيق والقيم، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير الشباب والرياضة.

السيد وزير الشباب والرياضة: سيدي الرئيس،

زملائي الوزراء،

السيدتين والسادة النواب،

مساء الخير .

أحاول تقديم إجابات مقنعة، إن شاء الله . أقسمها إلى قسمين أو ثلاثة أقسام على أن يكون الجواب سياسيا نوعا ما، مع الرد على بعض التساؤلات التي طرحها النواب بصفة مباشرة أو غير مباشرة.

في البداية تحياتي لكم جميعا وشكرا لكم على الحضور، لأن الجلسة ليلية، ثم يقال إن القليل من يحضر جلسات العمل هذه. وعلى العموم، شكرا لمن تدخل في هذا القطاع الحساس، لأنه دليل على اهتمامه به .

أما الأسئلة التي لها علاقة بالميزانية فهي على كل حال أسئلة قليلة، وعليه لن أطيل في هذا الجانب. إن طلب ترتيب الوزارة ضمن أولويات ميزانية الدولة للأسف ليس ممكنا. والمفروض أن دراسة الميزانية بالذات هي التي تعطيك أغلبية الأجوبة عن التساؤلات المحلية منها على الأقل وكذا الاحتياجات المحلية، خاصة بالنسبة إلى المنشآت الرياضية أو المؤسسات الشبانية. لكن لا بد أن أذكر مرة أخرى بأن الميزانية المخصصة لهذه السنة أقل من ميزانية السنة الماضية، لأنه لم يضاف إليها سوى

نفسها. فرفضت هذه الفكرة، وألحقنا المؤسسات الشبانية بمراكز إعلام وتنشيط الشباب، لأن لهذه الأخيرة ميزانية ولو كانت ضئيلة، ثم وجدنا تدريجيا حولا جديدة أخرى .

وأخيرا أصدرت تعليمات بعدم منح الإطارات التابعة لقطاع الشبانية حق العضوية في الجمعيات الشبانية المنتخبة، خاصة الجمعيات الموجودة داخل مؤسسات دور الشباب. كما طلبت من الإطارات الرياضية هي الأخرى عدم أحقيتها في الانتخابات داخل الحركة الجمعوية الرياضية. إلا أن كل هذا من شأنه أن يستغرق وقتا طويلا .

إذن وكما تلاحظون، ليست الأمور سهلة بسبب وجود تقاليد وعادات راسخة منذ أمد طويل، خاصة منذ تطور مفهوم الحركة الجمعوية من خلال الوضع والقانون المعروفين لديكم، هذا الأخير الذي تقفون مثلي ضده، وهو القانون رقم 90-31 الذي نرفضه، لأنه سبب الفوضى، إذ وعلى الرغم من أنه حرر المبادرات، إلا أنه جاء ومعه الفوضى. وعليه يجب إعادة النظر فيه. أنا لست بصدد رمي "الحجر" إلى غيري من المسؤولين، فنحن متضامنون في حكومة واحدة. لكن أرى حقيقة أن هذا القانون قد تأخر صدوره. وأنا شخصا أول من هو في حاجة إليه، لأن الحركة الجمعوية الرياضية التي تتميز بخصوصيات معينة تحتاج هي كذلك إلى هذا القانون. ونحن نطلب في ميدان الرياضة التخصص أو إجراءات خاصة بالحركة الجمعوية الرياضية، لأن لها طابعا تربويا وبالأحرى مسؤولية تربوية، ولها تأثير كبير في المجتمع، وأنتم تعرفون جيدا هذا الكلام .

أما فيما يتعلق بالسياسة المنتهجة في الجانب الشباني، فلقد تميز النشاط داخل مجموع المؤسسات السالف ذكرها - والتي هي في حاجة إلى إمكانيات قصد إتمام تجهيزاتها أو صيانتها أو ترميمها أو حتى لدفع فاتورة الكهرباء والماء... إلخ- ببعض الانحرافات، مما جعل الشباب ينفر منها ويتفادها. إلا أننا ومنذ سنتين، شرعنا في تغيير البرامج تدريجيا للاستجابة لمتطلبات شبانا

زميلي إلى مسؤوليته عن الرياضة المدرسية. لكن ما الذي أطلبه منه، خاصة وأنكم درست ميزانية قطاع التربية الوطنية ولاحظتم عدم وجود تخصيص مالي لهذا الجانب ولو لشراء كرة واحدة للمؤسسات التربوية ؟

إذن ما الداعي إلى الكلام الكثير والكلام الفارغ؟ إن الرغبة وحدها لا تكفي. وعليه، يجب ألا نحمل الغير ما لا يطبق. نعم تعد الرياضة المدرسية كغيرها من الأمور اللازمة. لكن بأي ثمن؟! فالمؤسسات التربوية في حاجة إلى 40 ألف مدرس، بل إلى 20 ألف مدرس فقط، لكنها قد تحتاج إلى 40 ألف مدرس أو أكثر إن نحن عملنا على توفير مدرسين للتربية البدنية والرياضية لكل المؤسسات ولكل الأقسام .

وعن طلب التكفل باحتياجات الشبانية، لأنها تحتل الأولوية بحق، فهي تطالب بالتكوين والعمل وكذا وكذا. سبق لي أن قلت لكم في هذه القاعة إن القطاع الذي أشرف على تسييره هو قطاع مسؤول عن وقت فراغ الشبانية الجزائرية. وهذه هي نظرتي إلى هذا القطاع. وإذا كان رئيس الحكومة غير راض عن هذا التصور، فليخبرني. وما دام لم يقل شيئا، فهذا يعني أنه راض عن هذا البرنامج الذي صادقتم عليه، وهو برنامج واضح .

وللجواب عن التكفل بوقت الفراغ، أقول يوجد أكثر من 500 مؤسسة من دور وبيوت الشباب ومراكز إعلام وتنشيط الشباب، لكنها في حالة يرثى لها. وهذه حقيقة، لأن الميزانية لا تسمح بإصلاحها وحتى القوانين، بحيث أشترتم إلى عدم وجود قانون أساسي لدور الشباب. لكن هل من الممكن سنه الآن، أي تأسيس أكثر من 500 دور للشباب ذات طابع إداري ؟

إن هذا مستحيل، مستحيل. وعليه، قدمنا حولا متوسطة رغم أنني كنت رافضا إياها في البداية، لأن تأسيس جمعيات داخل دور الشباب، من شأنه أن يدفع بهذه الجمعيات إلى احتكار كل الأموال المقدمة للحركة الجمعوية الشبانية ثم احتكار مؤسسات دور الشباب

أنا موجود في الجزائر ومسؤول جزائري، ثم جزائري حقيقي مقارنة بالذين يريدون احتكار الوطنية. فأنا فخور بوطنيته، وتاريخي شاهد على ذلك. وبالتالي فأنا أشك في وطنية هؤلاء الذين تكلموا قبل قليل وانتقدوني شخصيا فيما يخص هذا الأمر. شوشرة... فأنا الوزير الوحيد الذي تلقى انتقادا في الروح الوطنية وكذا وكذا. وأنا الوزير الوحيد الذي وصف قطاعه بعبارة " فوضى القطاع... على الرغم من أن القطاع سليم ولا يعرف حركة فوضوية، وإنما الفوضى موجودة في الحركة الجموعية.

أما بالنسبة إلى الجانب الرياضي، فأجيب الذين أشاروا إلى انعدام السياسة الرياضية، أنهم على صواب، وأن السياسة الرياضية لم تكن موجودة في الجزائر منذ الاستقلال. ونحن نحاول تدريجيا تقديم اقتراح سياسة رياضية. لكن أقول للذين يريدون ضرب هذه بتلك، أي سياسة النخبة بالسياسة الجماهيرية، إن مثل هذا الأمر لا يوجد في العالم كله، وإن مثل هذا النقاش السلبي والخطيء لم يطرح بتاتا، لأن كل دول العالم اليوم تريد رياضة ذات مستوى عال حتى ترفع فرقها الرياضية الأعلام الوطنية. وبالتالي، فهي تستدعي وجود رياضيين لرفع هذه الألوان. ثم إن كل دول العالم تعمل وفق هذا المنوال ولو كانت دولة في جزيرة صغيرة، وتطمح كلها إلى نفس المهمة ونفس المسؤولية تجاه الممارسة الرياضية الواسعة. وبالمناسبة، لقد تطرق نائب قائلا: إن الوزير لا تعجبه عبارة " الرياضة الجماهيرية"، فأجيبه أن هذا صحيح. لكن لماذا؟ لأننا حين نستعمل هذه العبارة نستعملها خطأ، لأن الرياضة الجماهيرية بين قوسين، تتطلب عدة مستويات. وتوجد المنافسة كما يوجد النشاط الرياضي دون منافسة. والمفروض أن تكون للشباب فرصة ممارسة الرياضة دون منافسة، إلا أن هذه الأخيرة لم تدخل في اعتبار منظمي الرياضة منذ الاستقلال، اللهم التلقائية منها على مستوى الأحياء.

إذن جوابي هو أن أتكلم عن الممارسة الرياضية الواسعة بدل الرياضة الجماهيرية، ذلك أن الممارسة الرياضية

وشبابنا قصد استمالتهم نحو هذه المؤسسات. كما أننا تخلينا عن قطاع التكوين المهني الذي تمثله كتابة دولة للتكوين المهني، ومراكز متخصصة وغيرها. وأصدرنا تعليمة مفادها أن المناطق المعزولة عن مؤسسات التكوين قد تستفيد فرصة لفتح فروع التكوين بها، إن كان الطلب عليها مرتفعا طبعاً، على ألا يتم ذلك إلا بعد موافقة المدير المعني في الولاية. أي أن كل القرارات التي نتخذها تتم بمشاركة المعنيين المباشرين، بحيث تكون للمديرين المحليين حرية اتخاذ بعض الإجراءات، ولو مؤقتة، لكن دائما ضمن النطاق المعمول به. وعليه، طلبنا منهم التركيز على جانب التخصص في المؤسسات الشبانية الموجودة داخل المدن التي تتعدد دور الشباب بها، بل وحتى داخل المدن التي لا يوجد بها أكثر من دار أو دارين للشباب، لأن التخصص في حد ذاته سيكون جوابا شافيا لمتطلبات الشبيبة. أما في المدن الصغرى، حيث تتوفر دار واحدة للشباب، فسيأخذ كل نشاط في الحسبان احتياجات وقت الفراغ، خاصة في جوانب التسلية العلمية والثقافية والتكنولوجية والترفيهية. وفيما يخص هذا الجانب الأخير لدي أجوبة دقيقة عنها لأنني من الذين يؤمنون بمسؤولياتهم تجاه الشبيبة ويقفون ضد الإدمان واستعمال المخدرات... إلخ ولهذا قررت جعل يومي الاثنين والخميس يومين لمرح الشبان والشابات في المؤسسات الشبانية. وطبعاً لا يكون ذلك إلا ضمن إطار احترام كل القيم الوطنية، وخاصة في المناطق المحافظة على تقاليدها المحلية حيث يستحيل عليها أن تقبل بفكرة الخلط بين الإناث والذكور.

وفي الحقيقة لا يطرح الإشكال نفسه في هذا المجال، حيث يرقص الذكور يوم الاثنين وترقص الإناث يوم الخميس. وعلى العموم، لقد تحملت مسؤولية هذا العمل، وسبق ما دام الشباب في حاجة إلى الترفيه والغناء والرقص... لأننا إن لم نفتح لهم هذه الأماكن الترفيهية، ولم نمنحهم هذه الفرص، فسيذهبون إلى الملاهي الليلية حيث سينصرفون إلى الإدمان والمخدرات حتى وكل شيء حتى ولو كانوا في المناطق الجبلية.

يوميًا، الأمر الذي عجل بظهور فكرة الإصلاح الرياضي، وللعلم كان الرياضي يتقاضى راتبًا مقابل تدريباته، ولولم يكن من الناحية الرسمية، يقال عن هذا الراتب، إنه راتب مقابل التدريب، خاصة وأن الواقع الرياضي العالمي حينها كان يختلف من الدول الغربية إلى الدول الشرقية، فكانت الدول الغربية تصنف رياضي الدول الشرقية بالمحترفين في الوقت الذي ترد الدول الشرقية على الدول الغربية بقولها: إن لا عبيها غير محترفين، وأنهم هواة، وأن رياضيينها موجودون داخل المؤسسات ولديهم مناصب عمل.

أما نحن فقد كنا نقول إجابة عن تكوين كل الرياضيين (التجمع الدائم)، والذين كانوا يوصفون بالنخبويين، إنهم هم من يشترط فيهم:

- 1- منصب تكوين،
- 2- جامعة أو مؤسسات تكوينية.
- 3- راتب.

وحتى أختصر كلامي، انتهت مدة الإصلاح الرياضي مع الإصلاحات الاقتصادية، وعرفنا تدريجيا كل الانحرافات. فالذي كان يصعد مثلا من قسم أدنى إلى قسم وطني، كان يصنف ضمن جمعيات النخبة. وتم هذا خلافا للمقاييس التي كانت مسطرة في البداية، وهوانحراف ضمن الانحرافات الكبرى التي أوصلتنا إلى ما نحن عليه اليوم. إذ كل الفرق تدفع ثمن مجموع 25 لا عبا في كرة القدم، وعبر كامل الأندية الوطنية. فكانت الكارثة التي وصلت إليها الرياضة الجزائرية، لأن كل الأندية تدعي ممارسة السياسة النخبوية رغم أنها بعيدة عن ذلك.

لذا، كان من المفروض تصنيف الجمعيات حسب المستوى الجيد والتكوين والنشاط الرياضي المعمم.

هذا ومن بين الانحرافات الأخرى نسجل الرياضة المدرسية، فقد تخلت قطاع التربية الوطنية عن مسؤولية التربية البدنية وعن مسؤولية الممارسة الرياضية لمن يجب أن يمارس الرياضة داخل المؤسسات التربوية وفي

الواسعة تأخذ بعين الاعتبار مسؤوليات التنظيم وتمنح ممارسة الرياضة بدون منافسة الحق في المنافسة في مستوى البلدية والمدرسة والجامعة والمؤسسة الصناعية والإدارية إلخ...

وما دمت أتحدث عن هذه الممارسة الرياضية الواسعة، أوضح أن الوزارة ليست المسؤولة الوحيدة عنها. فالسياسة الرياضية تحتاج إلى التنظيم، ومن المفروض أن يؤدي كل مسؤول معني بالأمر عمله كما ينبغي، مثلما كان الأمر سنة 77/76، حين جاء الإصلاح الرياضي بقرار سياسي. فقبل هذا التاريخ لم تكن لنا سياسة رياضية، سياسة قررت بالضبط بداية سنة 1973 أثناء التحضير لألعاب البحر الأبيض المتوسط سنة 1975 عندما دعا المسؤولون الرياضيين من كل مناطق الجزائر إلى ما كان يسمى آنذاك " التجمع الدائم " إلا أن الوضعية أصبحت خطيرة، لأن هؤلاء الرياضيين بعد أن قضوا جل حياتهم المهنية في ميدان الرياضة، وجدوا أنفسهم اليوم في وضعية لا يحسدون عليها، أي أنهم ليسوا بخير. فلا هم تحصلوا على شهادات، ولا على مهن ولا على أي شيء.

إذن ومثلما قلت، لقد جاء الإصلاح الرياضي في إطار سياسي سنة 77/76، لكنه لم يأت بقانون. وعليه عندما أنفي وجود سياسة رياضية في الجزائر منذ الاستقلال، أعني ما أقول.

لكن سبق للوزير أن وضّح آنذاك أن تنظيم الرياضة ذات المستوى العالي، وهو من مسؤولية وزارة الشبيبة والرياضة. وللأسف لقد كانت تسمى بالرياضة الجماهيرية، وبالتالي كانت تحت إشراف الهيئات الآتية: وزارة التربية الوطنية، التعليم العالي، البلديات، الدفاع الوطني، المؤسسات الاقتصادية... إلخ، وكانت منقسمة إلى قسمين: الفرق الوطنية، وكانت تحت المسؤولية المباشرة لوزارة الشبيبة والرياضة. وكان يديرها نائب مدير الوزارة، والجمعيات النخبوية المنتشرة عبر المؤسسات الاشتراكية حينها وكانت تابعة لمديريات بالوزارة وكان الظرف يقضي آنذاك بأن يمارس الرياضيون تدريباتهم

وتتمثل الإجراءات في كيفية إلحاقهم بالمؤسسات التربوية عبر البلديات، على أن تقدم الشبكة الاجتماعية روايتهم مثلا .

نفس الشأن يقال عن الرياضة الجامعية، بحيث أمضينا اتفاقا مع الوزارة وقدمنا لها جزءا من إدارتنا . لماذا ؟ لأننا نملك مجموعة من الموظفين تم تكوينهم تكوينا خاصا -مهما كان نوعه- لا يتعدى عملهم في الأندية حاليا 4 أو 6 ساعات في الأسبوع، بينما هم مطالبون من الوظيف العمومي بأداء مجموع 22 ساعة عمل أسبوعيا. ولهذا، وطبقا للقوانين من جهة، وحماية لإدارتنا من الصعوبات التي قد يعانيتها الوظيف العمومي خاصة إذا استمرت الأوضاع الاقتصادية والمالية للبلاد على ما هي عليه من جهة أخرى، تم توظيفهم في قطاعات ذات أولوية كالتربية الوطنية والتعليم العالي. كما تم توظيف إداريين (2) في مراكز التكوين المهني التي لم يسبق أبدا ممارسة النشاطات الرياضية فيها .

أما الحديث عن تنظيم الاتحاديات التي يقال عنها إنها مريضة فحقيقة يمكن أن ينطبق هذا القول على اتحادية الكاراتي أو اتحادية ألعاب القوى، لكن لا أقبل أن ينطبق على اتحادية كرة القدم. ومن المستحيل أن تكون جميع الاتحاديات، البالغ عددها 43 مريضة.

ثم إن التعديل الذي ورد من خلال المرسوم التنفيذي رقم 376، لم يهدف أبدا إلى نزع الاستقلالية من الاتحاديات وإنما يستهدف تنظيمها فقط. وللعلم ليس لإدارات الوزارة الأعضاء في الجمعيات، الحق في التصويت، لأن اتخاذ القرار مسؤولية المنتخبين وحدهم .

وهذا لا يلغي قوة قرار الحركة الجمعوية واستقلاليتها لكن من حق الوزارة أن تتدخل في حالة حدوث فوضى، وحقيقة تعيش الحركة الجمعوية فوضى مثلها مثل الرابطات أو الاتحاديات. وسبب هذه الفوضى هو عدم احترام مبدأ الجمعوية في بلادنا. ومن المعروف أن الجمعوية هي مجموعة من الأفراد عددهم (15) يجمعهم هدف واحد،

مستوى كل المدارس الوطنية. ونفس الشأن بالنسبة إلى الجامعة. فالطالب الذي يحب أن يمارس الرياضة يجبر على تمثيل الجامعة، أي أن يكون عضوا في الفريق الوطني التابع للجامعة مثله مثل التلميذ المدرسي الذي يشترط فيه أن يكون عضوا في الفريق الوطني التابع للمدرسة.

وهكذا يبقى التلاميذ والطلاب الآخرون محرومين من ممارسة الرياضة،

وعليه، نحن اليوم بصدد البحث عن محاولة دعم هذه المؤسسة الرياضية الكبيرة التي تضم قطاعات عديدة، فأعدنا الاعتبار تدريجيا إلى الرياضة المدرسية على الرغم من الصعوبات المالية التي يعانيتها قطاع التربية الوطنية وكذا قطاع الشبيبة والرياضة. وقدمنا كل ما هو متوفر لدينا إلى وزارة التربية الوطنية كالإدارات مثلا لتأطير مؤطري المستويين الأول والثاني، وفق برنامج هذه المستويات، في حين يعمل النصف الآخر من إدارتنا المختصة في التنشيط الرياضي وفق الاختصاص وكذا لتحويل الشبان الذين يتم اختيارهم إلى الأندية الرياضية في مستوى البلديات .

هذا وأشار إلى النقص الملحوظ في العتاد الرياضي . وما هو موجود حاليا بين أيديكم في مشروع الميزانية، لا يمثل إلا مبلغا قليلا من الاحتياجات. وأذكر أن المبلغ الكامل والوارد في ميزانية سنة 1999 - دون أن أتكلم عن المبلغ المخصص سنة 2000 - صرف كله في شكل عتاد حول إلى قطاع التربية الوطنية .

وللأسف، هذا ما استطعنا تقديمه إلي يومنا هذا للرياضة المدرسية.

كما نحن بصدد التفكير في موضوع التكوين من أجل أن ندخل إجراءات جديدة عليه، خاصة إجراءات استخدام المدربين المختصين غير المتخرجين من معاهدنا والذين تكونوا من أجل التأطير في الأندية

الفدرالي الذي قام بمهمة التسيير مدة سنتين، وجد مؤخر ديون المكتب الذي سبقه يقدر بمبلغ 5 ملايين ونصف مليار سنتيم. وهو مبلغ ضخم جدا خاصة إذا عرفنا أن الاتحادية قبل 20 سنة كانت تمول نفسها بنفسها. لكن علينا أن نتجاوز ومتطلبات الفرق الوطنية، وأمور أخرى كهذه.

لا أريد أن أطيل عليكم. لكن وددت أن أوضح لكم أن الأمور ليست كما تقرأ في الصحافة المتمثلة في بعض الأرقام (4 أو 5 أشخاص) تخدم هؤلاء الناس وتربطها بهم علاقات ومصالح شخصية.

لكن أطمئنكم على أن المصلحة العليا للفرق الوطنية بخير. رغم ما يقال من أن المغرب أجرى مقابلة في كرة القدم مع البرازيل، وهذا خطأ. لا، لا لقد أجراها مع فرنسا منذ أكثر من سنة. أما الفريق التونسي فقد أجرى المباراة مع الفريق الثالث "لانتير دوميلانو" في حين أجرت الجزائر المباراة مع فريق "تروا" وليس "سودن". Sedan. إذن من الصعب الاتصال بالفرق الكبيرة قبل أن ننظم الأمور نهائيا، ونحن في طريق ذلك.

أتطرق الآن إلى الاحتراف مع إعطاء لمحة سياسية عن الرياضة. ذكر متدخل أن الاحتراف مؤسسة اقتصادية. نعم هو كذلك. بدأ عالم الاحتراف في فرنسا في الثلاثينات. أما الاحتراف عندنا، فقد كان نتيجة الانحرافات التي حصلت في سوء تطبيق الإصلاح الرياضي، حيث مع الأسف تدفع كل الأندية الرياضية في الجزائر أجور 25 لاعب كرة قدم. فحتى الفرق الصغيرة كفرق براقعي وعين الدفلى والدار البيضاء وخميس الخشنة التي لا أمل لها في الوصول إلى مستوى عال ومهمتها الوحيدة هي التكوين، تدفع أجور اللاعبين. وللعلم، كل الفرق الوطنية هاوية وليست محترفة، والقانون يعاقب على دفع الأجور لغير المحترفين.

ولهذا نجد فريق أواسط واحدا وفريق أشبال واحدا وفريق أصاغر واحدا. وإذا كان الأمر على أحسن ما يرام نجد فريقا واحدا للبراعم. أما باقي شباب البلدية فلا يستطيع

يجمعون من أجله المال للحصول على مقر، ومن ثمة إمكانية الحصول على الاعتماد بعد إيداع الملف. فهم يعتمدون على أموالهم أولا، ليأتي بعد ذلك رسم اشتراك المنخرطين.

أما الحال عندنا، فلا وجود لمسؤول اتحادية أو رابطة واحد قدم رسم اشتراكه خاصة في اتحادية كرة القدم، لا نقول منذ الاستقلال ولكن على الأقل منذ 20 سنة خلت. ورغم ذلك يطالب هؤلاء المسؤولون بالاستقلالية كالمثل القائل (أعطيني دراهمك ونسير بيتك). إذن للدولة حق التدخل في حالة حدوث الفوضى طبقا للقانون رقم 95-99. وللأسف يوجد قانون دولي لكرة القدم، ونحن أحرار وبإمكاننا تجنب العمل به إذا قررنا عدم المشاركة في المنافسات الدولية والإفريقية لكرة القدم بحجة أن لدينا قوانين وطنية. لكننا نريد دائما المشاركة مع الـ "فيفا"، وهنا تكمن الصعوبة، فنحن البلد الوحيد الذي يريد بعض مواطنيه بيع وطنهم وبسهولة. تصورا أن رئيس اتحادية كرة القدم السابق هو نفسه أول من اتصل بـ "الفيفا" يشكو الوزارة، والدليل موجود وصادر من "الفيفا" نفسها.

وحتى المجموعة الأخيرة كالسيد برّحال والسيد بن عياد وغيرهم، كلهم يسعون إلى نفس الهدف، ألا وهو بيع الوطن. وعندما استفسرت الأمر لدى رئيس الاتحادية الدولية عن سبب استقلالية تونس والمغرب وحتى مصر في تسيير أمورها بنفسها، ماعدا الجزائر، أجابني أن الاتصال به من خلال لفائف "الفاكس" التي تصله. لا يتم إلا من الجزائر (ضحك...)

أعتبر هذا مشكلا وطنيا، بل كارثة وطنية لا يمكن التصدي لها جذريا في الوقت الحالي بل تدريجيا، أو من خلال تصويتكم وبالإجماع على قرار جذري في الموضوع.

هذه الوضعية، أيها الإخوة، ليست سهلة وهي تضحك وتبكي في نفس الوقت. فيما يخص الذين ينادون باستقلالية اتحادية كرة القدم، أخبركم أن المكتب

على غير الهاوي الذي يقبض منحة وليس راتباً، لغرض إعانتته في تلبية متطلبات حياته (أكل، تكوين على آلة الحاسوب...). ريثما يصل إلى الاحتراف أو يخرج من الحياة الرياضية. أما الهاوي، فلا منحة له، وإنما عليه أن يدفع رسم الاشتراك. هذا ومن بين الانحرافات الأخرى، التقاليد الفاسدة للرياضة الجزائرية في مجال التجهيز والمتمثلة في المصاريف الزائفة مثلاً شراء البدل الرياضية لكل منخرط في ناد رياضي. وباعتبار أن عدد المنخرطين لا يقل عن مليون، وثمان البدلة الواحدة العادية جداً لا يقل عن 1000 دج، يصرف ما يعادل المليار دج في البدل وحدها، ناهيك عن مصاريف باقي الملابس الرياضية المكتملة والأكل والمواصلات، لنجد أنفسنا في النهاية عاجزين عن شراء المستلزمات الرياضية الأساسية من كرات وتجهيزات ومنشآت رياضية.

لهذا كله، على النادي البلدي أن يرجع إلى وظيفته في نشاطه الرياضي العادي وهي التكوين بالإضافة إلى اختيار الرياضة الأكثر ممارسة والأكثر بروزاً في البلدية.

وعن مقاييس توزيع الإعانات في المستوى الوطني، يأخذ سلم أولويات الوزارة بعين الاعتبار تاريخ الرياضة الجزائرية ومجال نجاحها وكذا مدى تأثيرها الإعلامي الإيجابي في المستوى العالمي إلخ... بالإضافة إلى معايير محلية تصدر، بواسطة تعليمات، إلى مجلس توجيه الصندوق الولائي، وليس الوالي وحده، وتراقبها الوزارة سنوياً. إذن، تعتمد مقاييس وطنية وأخرى محلية. وعلى العموم، ومهما تكن النقائص، فستزول حتماً.

هذا وللصناديق الولائية دور تضامني كبير. لهذا وددت الإبقاء عليها مع إدخال بعض التغييرات لا إلغاءها تماماً. وكنت أتمنى أن تبقى نسبة البلدية (4%) في مستواها وتعطى نسبة 3% مناصفة بين الصندوق الولائي والصندوق الوطني، وتلعب بذلك دوراً تضامنياً الولاية وما بين الولايات. وللأسف لم يتم ذلك، أتمنى أن تسود العدالة مستقبلاً في التوزيع. ثم إن طلب تفادي التمييز بين الشبيبة والرياضة يعتبر ديماغوجياً، لأن المتطلبات

أن ينضم إلى فريق لكرة القدم، من صنف الأصغر بدون معارف، هذا ما يحصل في بلد تعتبر كرة القدم فيه الرياضة الأكثر شعبية.

أما الرياضات الأخرى فهي منسية، لأن الرياضة الوحيدة الممولة هي كرة القدم. إذن، من الذي يستطيع منعهم من دفع الرواتب؟ فالدار البيضاء مثلاً معروفة بالمطار وبكرة السلة، وهي تريد تكوين فريق كرة قدم حتى وإن كان ذلك على حساب تحطيم فريقها القوي في كرة السلة. كما تريد سطاوالي المعروفة بالشواء وكرة السلة، هي الأخرى تكوين فريق كرة قدم!

إذن إذا أعفينا الفرق الصغيرة من دفع الرواتب قد يؤدي ذلك حتماً إلى توقيف الجميع عن الدفع، أي حتى الفرق ذات المستوى العالي والتي يحتاج إليها المجتمع، وهذا غير معقول.

على هذا الأساس، كان لزاماً إيجاد حل للأزمة بتوفير ميدان الاحتراف الذي يشترط دفع الرواتب. وهكذا نبداً بالاحتراف تدريجياً لنصل إلى المؤسسة الاقتصادية خلال خمس سنوات وفق دفتر الشروط. وعلى السلطات العمومية أن تتدخل وتختار، ذلك أن الاحتراف يحق لمن يحبه ولمن يقدر عليه. وعلى العموم، فهو اختيار محلي. كما تطرق بعض النواب إلى الفرق الرياضية لبعض البلديات كحجوط وسور الغزلان وبرج بوعريريج، فرق كانت مرتبة في الدرجة الأولى السنة الماضية فأجبرناها على إجراء مباريات كرة القدم في ملعب معشوشب اصطناعياً أو طبيعياً. لكن نظراً إلى ضعف إمكانيات الوزارة المالية -رغم الاتصال المتكرر للولاية في هذا الشأن- لم يتم في نهاية الموسم وضع العشب الاصطناعي إلا في ثلاثة ملاعب وبموارد مالية كانت مخصصة لطلاء الأرصفة وغيرها. وأمامهم خمس (5) سنوات للحصول على العشب الطبيعي فنصبح مثل تونس أو إيطاليا أو إسبانيا.

إذن، قلت نشرع في الاحتراف تدريجياً، وذلك بالحصول

عن النقل البري وعن محطات النقل البري في الولايات التي قيل عنها إنها من صلاحيات وزارة النقل، أوضح لكم أن إنجاز محطات النقل البري والحضري للمسافرين وتسييرها من صلاحيات الجماعات المحلية وذلك طبقاً لأحكام المادة 40 من القانون رقم 88-17 المتعلق بتوجيه النقل البري، أي أن هذه المنشآت من خصوصيات الجماعات المحلية. وعلى الجماعات المحلية أن تحث الخواص أو البلديات على إنشائها وتسييرها.

وعن السؤال الخاص بملتقى السكك الحديدية الذي نظمته الوزارة مع الطرف الفرنسي، وقيل عنه إن هدفه خوصصة السكك الحديدية، أوضح لكم أن هذا الملتقى تم بمبادرة من الوزارة التي استدعت لأجله بعض المؤسسات الفرنسية للسكك الحديدية، ملتقى تم فيه تبادل الآراء وتعلم فيه الواحد من الآخر، كما سمحت الفرصة بإبرام شراكة مع الطرف الفرنسي.

وبخصوص موضوع السكك الحديدية، الذي أثار كثيراً من التساؤلات، أذكر بأهم أهدافه وهي أربعة :

- 1- إعادة تأهيل الشبكة المفيدة الشمالية،
- 2- دعم نظام الإشارة والاتصالات،
- 3- إعادة تأهيل 200 محطة،
- 4- مواصلة إنجاز مشاريع الأشغال الكبرى للسكك الحديدية، خطوط الهضاب أو الخطوط الجديدة حسب الاعتمادات الممنوحة.

وللتذكير تمثل اعتمادات الدفع لسنة 2000 في ميزانية التجهيز المخصصة للسكك الحديدية، نسبة 88.3٪ من مجمل ميزانية تجهيز القطاع، مما يعكس اهتمامات الدولة بهذا النمط من النقل.

أما فيما يخص خطوط السكك الحديدية عبر الولايات كخط المحمدية - بشار أو خط تيزي-معسكر وغيرها، ففيما يتعلق بالخط الأول، أوضح أنه كان مسجلاً ضمن أولويات القطاع في برنامج الحكومة، حيث بادرت وزارة النقل بإعداد ملف للحكومة عن إعادة تهيئة خط

المالية الرياضية واضحة تماماً، عكس متطلبات الحركة الجموعية التي يكتسيها غموض كبير سبب التبذير. ولهذا أعطينا تعليمات لاستعمال جزء من أموال الصناديق الولائية لتجهيز المؤسسات الشبانية بالعتاد الإلكتروني.

ولا أطيل كثيراً ولا أدخل في تفاصيل أدق ولو أنني وددت الإجابة عن بعض التدخلات القاسية، إلا أنني اكتفيت بالردّ الفردي على التدخلات بكل روح رياضية. أشكركم على حسن الإصغاء، وأعلمكم أنني مستعد لتقديم أية معلومات إضافية، والسلام عليكم. (تصفيق).

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الوزير على هذا الردّ البناء والشامل، وأحيل الكلمة إلى السيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أحاول أن أختصر، حتى لا أطيل عليكم، لأن الوقت متأخر والسادة يعانون بعض التعب. بالنسبة إلى مناقشة ميزانية القطاع، أستطيع القول: يتمثل الجديد في الميزانية في ارتياح القطاع الكبير عند استرجاعه اعتمادات أو إعانات الشركة الوطنية للسكك الحديدية المقدر بمبلغ مليارين (2). كنا نأمل نيل ضعف المبلغ، لأن تلك الاعتمادات لم تمنح إياها السنة الفارطة. وعلى العموم، نقول الحمد لله.

هذا وينقسم ردي إلى عدة محاور. أبدأها بمحور النقل البري. وقبل هذا أودّ أن أشكر النواب على تساؤلاتهم وانشغالاتهم وأشاطرهم الرأي في وجود إيجابيات وكذا سلبيات تعمل الوزارة على تجاوزها.

قد تكون هذه النسبة غير كافية. وعليه فكرنا في دعم هذا النوع من النقل أكثر فأكثر -دائما فيما يخص النقل البري- بالسكك الحديدية.

طرح سؤال عن مشروع حلقة الجنوب للسكك الحديدية. فكما سبق وأن قلت فيما يخص هذا الموضوع، يتعرض هذا المشروع لصعوبات مالية بسبب نقص الاعتمادات المخصصة وضعفها نظرا إلى متطلباته واحتياجاته الضخمة. وللتذكير، بلغ سعر الكيلو متر الواحد في إنجاز المشروع، حوالي 15 مليار سنتيم. وإذا قمت بعملية ضرب هذا المبلغ في 700 كلم الفاصلة بين تقّرت وغرداية، ستري مدى ضخامة الاعتمادات التي ستخصص. نعم ... 370 كلم صحيح، لأنه يمكن أن يصل الخط إلى ولاية الجلفة. وبما أننا الآن عاجزون عن تمويله، شرعنا في الاحتفاظ بميرات الخط عن طريق تبليغ الولاية، أي أنه على كل وال أن يصدر قرارا ينصّ فيه على الاحتفاظ بهذا الخط للمستقبل، هذا ما استطعنا إنجازه.

وعن خط تيزي وزو - واد عيسي، والذي سبق وأن سألتني عنه أحد النواب وأجبت عنه شفويا، ليست لدي أية إضافة تذكر بشأنه ماعدا كونه ما يزال حيا... وللعلم يمتد هذا الخط حاليا على مسافة 14 كلم، ومسافته الكلية 28 كلم إذا ما أخذنا في الحسبان الخطوط الأخرى. وقد تفوق كلفته 400 مليار، أي أن سعر الكيلو متر الواحد قد يساوي 30 مليارا تقريبا. ولهذا ارتأينا إعادة تقييم هذا المشروع من أجل تخفيض تكلفته وإتمامه وذلك بواسطة تمديد أجله من أربع سنوات إلى ثماني سنوات حتى لا نقدم كل سنة ما يقارب المليار دج.

كما خصصنا اعتمادات مالية لتسديد فواتير الأعمال المنجزة لسنة 2000 واعتمادات أخرى للحفاظ على المنشآت التي تم بناؤها حتى لا تضيع.

وعن السؤال المتعلق بملفات تشغيل الشباب والنقل المدرسي، أذكر أن رخص استغلال النقل تمنح على أساس

المحمدية - بشار وتحديثه وذلك في إطار مجلس وزاري مشترك عقد آنذاك. وكانت من ضمن أهدافه إعادة تحديث الخط المذكور مع إنشاء خط جديد يربط "رجم دموش" بمشرية، وهو خط عاد يبلغ طوله 140 كلم، كما يتضمن تهيئة الخط الرابط بين مشرية وبشار، وهو خط عاد أيضا.

وللعلم قدرت التكلفة الإجمالية للمشروع بمبلغ 30 مليار دج، والدراسة الخاصة به قام بها مكتب دراسات نمساوي بالتعاون مع خبراء من الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية، وموازة مع ذلك، وحتى لا ينقطع الخط، قامت وزارة النقل بتمويل تجسيد عمليات إعادة التهيئة مسّت أكثر من 150 كلم. وكانت هذه الخطوط تمثل خطورة على الشبكة، حيث وجدت بها انحرافات جعلتنا نستعجل الاهتمام بها. وستواصل مثل هذه العمليات خلال سنتي 2000 و 2001.

بالنسبة إلى خط تيزي - معسكر، وبعد الزيارة التي قمت بها إلى عين المكان، أصدرت تعليمات لتقييم الطلب من خلال دراسة تقنية حتى تتمكن من اتخاذ الإجراءات التقنية لاستغلال هذا الخط.

فيما يتعلق بسؤال السيد ملاح والمتعلق بخط عين مليلة تبسة، يحتل نقل البضائع بالسكك الحديدية مكانة هامة في استراتيجية النقل البري، حيث عرف نمو قدر بنسبة 9% و 9% سنتي 1998 - 1999 على الرغم من الوضعية الأمنية التي عرفتها البلاد.

وفيما يخص الخط الرابط بين تبسة وعين مليلة، سيتم تخصيص اعتمادات لتسديد الفواتير السابقة وكذا لإنجاز محطة عين مليلة، وذلك بعد إعادة تقييم المشروع.

عن سؤال السيد حاج الطيب عزيز (غائب) المتعلق بالنقل الريفي، أوضح أن القطاع يولي هذا النوع من النقل أهمية كبيرة، إذ يمثل 40% من الحاضرة العامة، أي أن نسبة 40% من الحافلات مسخرة للنقل الريفي.

كان من المفروض أن يمرّ الخط عبر بحيرة السبخة، إلا أن الدراسة الخاصة بذلك لم تكتمل ، دراسة لم تبين وسيلة المرور عبر البحيرة. لكن مؤخرًا، علمنا أن الدراسة انتهت، وستخصص اعتمادات لاستكمال المرحلة الثالثة.

أما عن الممرات المحروسة التي تطرق إليها الأخ عبد القادر وهاب من ولاية غليزان فأجيبه أن الأحكام التنظيمية والتطبيقية أو التقنية، هي قيد الإعداد قصد ترسيمها. وللعلم تم إدراج التكفل بإنجاز محطة غليزان للقطار، ضمن برنامج المئتي (200) محطة الذي سبق وأن تحدثت عنه.

وعن مسألة نفق "زَمُورَة"، لقد تمّ تحديد الاعتمادات الضرورية له، بحيث مكّنت الدراسات وكذا مؤسسات الإنجاز من الشروع في الأشغال وفي تأهيل النفق. غير أن احتلال السكان غير الشرعي للنفق، عطل الانطلاق في الأشغال. وعليه تم الاتصال بمصالح الولاية لإعادة إسكان المواطنين وبالتالي الشروع في إنجاز النفق.

كما طرح سؤال أخير- ولو أنني لم أجب عن كل الأسئلة المتعلقة بالنقل البري والسكك الحديدية- متعلق بخط بويرة - سور الغزلان. فعلا تمت الدراسات الخاصة بالمشروع مع إدخال تعديلات على الخط. غير أنه لا يمكن إنجازه بسبب انعدام الاعتمادات المالية في الوقت الحالي.

أنتقل الآن إلى نمط آخر من النقل ألا وهو النقل الحضري. فيما يخص سؤال السيد مكي مساهل المتعلق بمحطات الفحص التقني للسيارات، أشكر أولاً النائب المحترم الذي اقترح منح اعتمادات مالية كافية للمؤسسة الوطنية للفحص التقني للسيارات حتى تتمكن من أداء مهامها على أحسن وجه.

وأبارك ثانياً اقتراحه الذي يهدف إلى تعديل ميزانية المؤسسة الوطنية للفحص التقني للسيارات في إطار ميزانية القطاع المحدودة. أما فيما يخص تعطيل انطلاق المشروع، فهذا راجع إلى عدة عوامل منها :

مخطط نقل الولاية - وهذا أمر واضح- ووفق ما أشار إليه السيد وزير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أن النقل يحظى باهتمام الشباب في التشغيل، نظراً إلى سهولة الإجراءات وسهولة اقتناء وسائل النقل، ذلك أن الحافلة لا تتطلب تأهيلاً أو... ولهذا أعطت الوزارة الشباب كل التسهيلات حتى يتمكنوا من الحصول على مثل مناصب الشغل هذه... نعم غالباً ما كانت تمنح الخطوط في الولايات الأخرى دون دراسة مسبقة. وكانت الوكالة المختصة تعطي الاعتماد دون التنسيق مع مديرية النقل، مما جعل بعض الاتجاهات مكتظة بسبب ميل الشباب إلى نفس الخطوط، لأنها مربحة. لذا، تم مؤخراً التنسيق مع تلك الوكالة بحيث لا يمنح الاعتماد إلا إذا كان الخط متوفراً. وتسيير الوزارة وفق هذا المخطط حتى تسمح للشباب بالعمل في هذا الميدان.

أما عن النقل المدرسي، فهو من خصوصيات الجماعات المحلية، وليس للوزارة دخل مباشر في هذا الميدان. ولكن شخصياً أصدرت تعليمات لمدرّاء النقل الولائيين قصد المساعدة والمساهمة في هذا النوع من النقل لأن بلديات كثيرة -كما تعلمون- لا تملك الأموال لشراء الحافلات. هذا وساهمت وزارة التضامن والعائلة، وهي مشكورة، في كثير من الولايات بتزويد الشباب بحافلات للنقل المدرسي. وبدوري طلبت، وبإلحاح من مدرّاء النقل تشجيع بعض الناقلين لممارسة النقل المدرسي مقابل منحهم خطوطاً مربحة، شريطة ممارسة ذلك في أوقات الصباح ومنتصف النهار... ولو أن هذا ليس من صلاحيات الوزارة، إلا أن حساسية الموضوع جعلتنا نتدخل. لا أقول إننا تمكنا من تغطية كل الولايات والأرياف، لأن مساحة بعضها واسعة جداً بحيث لا نستطيع تغطية كل تنقلات التلاميذ. ولكن أدينا واجبنا قدر المستطاع.

وفيما يخص السؤال المتعلق بالنقل بالسكك الحديدية في ولاية وهران، خط السانينة -أرزويو، أوضح أن هذا المشروع ينقسم إلى ثلاث مراحل، المرحلتين الأولى والثانية توجدان قيد الإنجاز، بينما الثالثة متوقفة، لأنه

المالي لأنها كانت في الماضي حقا مفخرة مدينة وهران حيث كانت تغطي على أحسن وجه حاجات المواطنين، خاصة منهم الفئات المحرومة في مجال التنقل داخل المحيط الحضري.

وعليه، أرى ضرورة تكفل بلدية وهران بالتطهير المالي لهذه المؤسسة إن رغبت في الحفاظ على وسيلة متطورة تسمح لها بتجسيد سياسة معينة محددة من قبلها.

وعن قضية المقارنة بمؤسسة (E.T.U.S.A)، التي كانت مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري وتابعة للوزارة، ثم اتخذ قرار تحويلها إلى مؤسسة اقتصادية لتتبع الشركات القابضة، وذلك بعد استكمال بعض الإجراءات التطهيرية وغيرها، أوضح أنه لا مجال للمقارنة هنا، لأن مؤسسة (E.T.U.S.A) كانت عبارة عن وكالة بلدية بينما (E.P.I.C) تحولت إلى (E.P.E)، وليس من صلاحيات الوزارة التكفل بها.

أما عن السؤال المتعلق «بالمetro» دون شك أن العاصمة في حاجة إلى خط نقل بواسطة المترو، ولم لا إلى عدة خطوط؟ ولكن - كما تعلمون - لم تسمح الوضعية الاقتصادية للبلاد بمنح مشروع المترو الاعتمادات المالية الكافية لإنجازه، بعد أن استفاد مبلغ 1.1 مليار دج سنة 1997، و1.5 مليار دج سنة 1998. لكن سرعان ما انخفضت الاعتمادات المالية سنة 1999 إلى 100 مليون دج، وهو مبلغ ضئيل جدا. ولو لم نأخذ مسؤولياتنا بتحويل مبلغ إضافي قدر 600 مليون دج لصالح المشروع على حساب السكك الحديدية لتوقف.

لكن وكما لاحظتم من خلال ميزانية القطاع، سيستفيد المشروع سنة 2000 اعتمادات مالية حددت بمبلغ 745.5 مليون دج. وقصد تجاوز مشكل التمويل، باشرت الوزارة في إجراء مناقصة دولية للبحث عن مصادر تمويل خارجية، ومنح حق الامتياز. كما طالبت مكتب دراسات دولي بإنجاز دراسة تقييمية لمردودية المشروع قيد الإنجاز. هذا فيما يخص النقل الحضري.

- ضعف ميزانية التسيير التي قدرت بمبلغ 10 ملايين دج،
- عدم استفادة هذه المؤسسة ميزانية للتجهيز منذ إنشائها،
- التأخر في تحضير النصوص التطبيقية.

وعليه نحن نفكر في تسليم الاعتمادات الأولية للمستثمرين، إن شاء الله، قبل أواخر السنة، وذلك بعد تسوية الوضعية المالية المزرية التي تعرفها هذه المؤسسة.

أما فيما يخص السؤال المتعلق بقانون المرور، فلقد سبق وأن أشرنا إلى الشروع في تعديله. والملف قيد الدراسة في مستوى الوزارة. وللعلم فهو يمس الأحكام الجزائية والغرامات لتحديثها ورفع مبالغها وجعلها تتماشى وما هو معمول به عالميا. ثم إن مشكل قانون المرور لا يكمن في أحكامه بقدر ما يكمن في تطبيقه في الميدان.

وعن سؤال السيد محمد شهرة، المتعلق بإنشاء مدارس السياقة للمعوقين، وأكد أن الوزارة لم تعد بتقديم أي دعم مالي لهذا النوع من المدارس، بل تعمل على تشجيع كل مستثمر في هذا المجال.

وبما أن هذا النوع من المدارس غير منتشر عبر كل الولايات باستثناء بعض المدن الكبرى اتخذت الوزارة إجراءات تسمح للمدارس الموجودة - أي العادية - في بعض الولايات باستقبال المترشحين المعوقين من الولايات الأخرى التي تنعدم فيها المدارس المتخصصة.

هذا وأشار إلى أنه يمكن جمعيات المعوقين إنشاء مدارس متخصصة بدعم من هيئات مكلفة بهذه الفئة الاجتماعية.

وفيما يخص السؤال المتعلق بمصير مؤسسة النقل الحضري بوهان، أوضح أن هذه المؤسسة تقع تحت وصاية بلدية وهران. ونحن نتأسف على تدهور وضعها

قيل، ويخضع تصليحها لبرنامج يعطي الحظيرة النشطة الأولوية، أي أن الخطوط الجوية الجزائرية سطرت برنامجا وإلى حد الآن لم ... نعم؟ ... ضحك ... سأنتهي بعد قليل ولم يتبق لدي الكثير ... ضحك ...

وللعلم قدم فريق التفتيش الذي قام بتفتيش حادث تلك الطائرة نتائج عمله وأسفر البحث عن تداخل أسباب كثيرة، منها المناخ وغيره. ووجهت التوصيات التي انبثقت عنه إلى الجهات المعنية لأخذها بعين الاعتبار، ولتفادي هذا النوع من الحوادث مستقبلا ..

فيما يخص مطاري الأغواط وحاسي الرمل، اللذين سأل عنهما السيد حاج الطيب عزيز، (غائب ... لا بأس...)، أجيب أن مطار الأغواط، كما سبق لي وأن قلت، مطار عسكري ولا يسمح لنا باستعماله.

أما مطار حاسي الرمل، فأعلمكم أنه سيفتح أبوابه في الأيام القادمة، ريثما أتفق مع زميلي وزير الطاقة والمناجم على الذهاب إلى عين المكان للتدشين. فكل الأجهزة متوفرة، وما بقي إلا تدشينه في الأيام القليلة القادمة إن شاء الله.

عن المطارات الأخرى التي تكلم عنها السيد فخامة الجمهورية في خطابه عند زيارته ولاية الأغواط، حيث قال عن مطار الأغواط: «مطار ومطار ونصف»، نحن وجهنا رسالة إلى مصالح رئاسة الجمهورية لتمدنا بتوجيهات تخص هذا الموضوع. وموازة مع ذلك نحن بصدد التفكير في المطارات الأخرى التي تكلم عنها الرئيس، كمطار عين ماضي أو جهة أخرى في الولاية. إذن، بعد تلقي التوجيهات من مصالح رئاسة الجمهورية، سنشرع في دراسة الموضوع.

أما المرسوم المتعلق بالخدمات الجوية، فقد استكمل إعداده ... نعم؟ لقد كان مبرمجا الأسبوع الماضي لدراسته في مجلس الحكومة وأنا كنت غائبا وسببرمج في المجلس القادم إن شاء الله.

أنتقل الآن إلى النقل الجوي الذي يحظى ببعض الأسئلة، منها سؤال متعلق بشركة الخطوط الجوية الجزائرية والخصوصية الخ...

أوضح أن شركة الخطوط الجوية الجزائرية باقية وستبقى حاملة العلم الوطني. وتجري حاليا أعمال لتسوية وضعية هذه المؤسسة بالتنسيق مع الشركاء الاجتماعيين.

فيما يخص السؤال المتعلق باستغلال مطار باتنة وأوقات عمله، أشير إلى أن تحرير النقل الجوي يتطلب إعادة النظر في مواقيت فتح المطارات للملاحة الجوية كمطارات أدرار وتثرت وباتنة والتي كانت في السابق لا ترتادها إلا الخطوط الجوية الجزائرية في مواقيت محددة، بحيث لا تفتح 24 ساعة في اليوم. لكن بعد إنشاء الشركات الخاصة وقع تغيير في برمجة الأوقات، مما كوّن مشكلا لتلك المطارات ولقوانينها الوقتية.

وعليه، أوضح أن ملف التوقيت هذا يوجد قيد الدراسة في وزارة النقل بالتنسيق مع الهيئات المعنية، وعلى وجه الخصوص المؤسسة الوطنية للملاحة الجوية، وبرج المراقبة، لإعادة النظر في توقيت هذه المطارات حتى تنفادي مثل هذه المشاكل والعراقيل.

أما عن السؤال الخاص بتسعيرة التذكرة التي رفعتها الخطوط الجوية الجزائرية بنسبة 25٪ كما تعلمون، فقد خص هذا الارتفاع الخطوط الداخلية. والتسعيرة في هذا المجال حرة، بحيث يمكن لأية مؤسسة أن تحدد التسعيرة التي تناسبها، والقانون الذي صادقتم عليه والذي يحمل رقم 98-06 المتعلق بالطيران المدني أحال تحديد تسعيرة النقل الجوي للخطوط الداخلية على الأمر المتعلق بالمنافسة والأسعار. إذن، شركة الخطوط الجوية الجزائرية حرة في تحديد الأسعار. ولا تتدخل الدولة إلا في حالة المبالغة أو الإفراط. وكما تلاحظون، لم ترفع إلى حد اليوم الشركات الخاصة أسعارها إلى حد اليوم.

أما الطائرة المعطلة بمطار قسنطينة، فهي غير مهمة كما

المؤسسات فتسدد إن شاء الله من الميزانية المخصصة لسنة 2000. أما المبلغ المتبقي، فلا علاقة لنا به، فنحن لم نبرم أي عقد بخصوصه، والمسؤولية تقع على عاتق صاحبه. (ضجة)... نعم هو الذي يتحمل مسؤوليته. هل أنا الذي سأتحمل هذه المسؤولية؟... شوشرة... لا، لن نبيع المطار. فهو شغلنا الشاغل وعلى الولاية إيجاد الحل. فالوزارة تسدد ما عليها أي بزيادة 200 مليون على ما كان متفقاً عليه في البداية (ضجة)... لا بأس، أنا أعطيتك الجواب، وأنت على علم به من قبل.

بالنسبة إلى مطار بوسعادة، تتابع وزارة النقل الملف بصفة منتظمة، منذ أن زرت المنطقة (ماي 1999)، فاجتمعنا يوم 25 أكتوبر 1999 في مقر الولاية واتفقنا على تعيين حدود المطار وعلى تسييره وشرع في إعادة تأهيل المحطة الجوية بعد أن يغادرها الحرس البلدي. أما عن تشغيله، فذلك أمر آخر، حيث تدخل في إطاره الشركات الخاصة أو الخطوط الجوية...

وعن مطار البيض، أعلمكم أن الأشغال التقييمية الخاصة به، هي قيد التنسيق مع مصالح الولاية. وبعد الانتهاء منها، سيتخذ في المستقبل القريب القرار النهائي.

هذا فيما يخص النقل الجوي، وأنتهي بالنقل... (ضجة)... مطاربوسعادة؟ إذا أجبت عن كل الأسئلة اليوم سأطيل... لذا أردت إعطاء صورة عامة، لأنني لو تطرقت إلى مشاكل كل ولاية، فسوف أبقى هنا... مطار بسكرة؟... شوشرة...

السيد رئيس الجلسة: السيد خذري، لقد أنهينا الكلام بخصوص مطار باتنة، والآن نحن نتكلم عن مطار بسكرة. **السيد وزير النقل:** (يوصل) أضيف إليك شيئاً أيها النائب الفاضل، (ضجة)...

لو أردتم إنشاء لجنة تحقيق برلمانية بخصوص هذا الموضوع، فأنا مستعد لذلك. تفضلوا ونحن في انتظاركم.

فيما يتعلق بسن الطائرات، نحن بصدد إجراء دراسة لتحديد سن الطائرات التي يرخص باستغلالها، وسوف يصدر قرار وزاري خاص بهذا الشأن.

وللعلم، تخضع كل طائرة لفحص تقني قبل اقتنائها من قبل مكتب دراسات "verital". ثم إن القضية ليست قضية سن، بل يتعلق الأمر بمدى امتلاك الطائرة كل الأجهزة الملائمة للاستغلال

أما عن المطار الجديد للجزائر العاصمة، فقد أعلنت شركة "Siega" كما قرأتم في الجرائد مناقصة دولية الشهر الماضي لإتمام الأشغال. وللعلم، لقد تم إنجاز نسبة 97٪ من الأشغال الكبرى ونحن في انتظار جواب الشركات العالمية التي نعطيها امتياز استكمال أشغال هذا المطار.

نأتي الآن إلى مطار باتنة الذي يعاني إشكالية تسديد الديون. لقد تم تسجيل عملية إنجاز مطار باتنة بغلاف مالي يقدر بمبلغ 200 مليون دج، وذلك حسب ما ورد في الخريطة الوطنية للمطارات آنذاك (سنة 1995). غير أن السلطات المحلية لم تحترم هذا الغلاف وتجاهلت المعطيات، فقامت بإبرام صفقات أشغال تجاوزت الغلاف المخصص لهذا المطار والذي ارتفع من مبلغ 200 مليون دج إلى مبلغ 560 مليون دج. وعليه، فإن هذا التجاوز الذي قدر بمبلغ 360 مليون، يعتبر من ضمن الاعتمادات التي لم يتم تسجيلها في ميزانية الدولة.

ولتسوية هذه الوضعية، أخذت الوزارة الأمر على عاتقها. فقامت بإعادة تقييم العملية بتخصيص مبلغ 200 مليون دج إضافي ليصبح المبلغ الإجمالي المخصص لإنجاز مطار باتنة، 400 مليون دج. وتم هذا على حساب القطاعات الفرعية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن الوزارة صرفت إلى حدّ اليوم مبلغ 290 مليون دج، دفع منه مبلغ 38 مليون دج مؤخرًا لأنني كنت قد وعدت الإخوة النواب بذلك. وأن الديون المتبقية والتي تقدر بمبلغ 115 مليون دج وفق العقود التي أبرمها مدير النقل مع بعض

أما النصوص التطبيقية لإنشاء السلطات المينائية فلقد صدرت في الجريدة الرسمية (شهر أوت). ونحن اليوم بصدد التنسيق مع الجهات المعنية لتحضير ملف الانتقال من النمط الحالي إلى النمط الجديد للسلطات البحرية الجهوية. وهذا الملف الآن... ليس بإمكاننا إعطاء التاريخ بدقة... وعن ميناء تنس، لقد قمت بزيارة المكان واقترحت تأسيس لجنة خاصة تدرس مشاكل هذا الميناء وسبل إنعاشه، ولو أن ذلك ليس من صلاحيات الوزارة بل من صلاحيات الشركات القابضة. ولكن وضعيته المزرية هي التي جعلتنا نهتمّ به. فعقدت تلك اللجنة اجتماعات ودرست الموضوع واعتمدت توصيات تتعلق إحداها بخزان الحبوب التابع لديوان الحبوب، والذي اكتمل مؤخرا. هذا واتخذت الوزارة إجراءات أخرى تخدم هذا الميناء مؤقتا. فبعد إنشاء السلطات المينائية الجهوية، أصبح هذا الميناء ضمن سلطة الوسط أي ميناء الجزائر. لقد اعتمدنا في هذا المجال سياسة جهوية، أي أنه في حالة انعدام مردودية ميناء ما يكون توزيعه على الأقل محكما لتنميته الخاصة، بحيث يستطيع استعمال بعض أجهزة موانئ الوسط.

وأعتقد حلا قابلا للتطبيق خصوصا بعد إنشاء مؤسسات السلطات المينائية.

أعود الآن إلى مطار الشلف الذي كما قلت سابقا هو مطار مدني، ولم نفكر في كيفية تشغيله. وتستغله إلى حد اليوم وزارة الدفاع الوطني لأسباب تعرفونها. هذا ووافقت الوزارة على طلب عمل المطار بالنظام المختلط، أي مدني وعسكري. ولن يتبين ذلك إلا عند صدور المرسوم الخاص بالمطارات. وعلى العموم، تفكر الوزارة في فتح هذا المطار للملاحة الجوية مستقبلا.

أتطرق الآن وبسرعة إلى خط السكك الحديدية "الهضاب" راجيا من السيد الوزير الذي سيجيب من بعدي أن يسمح لي إن أطلت، إذن ليست في حوزتي تفاصيل دقيقة عن هذا الخط الذي يربط عين التوتة - المسيلة، البرج - مسيلة، بريكة - المسيلة، إلا أنه خط حسّاس ويتطلب

السيد رئيس الجلسة: نقطة نظام؟ تفضل السيد أوغيدني... بارك الله فيك... واصل، واصل السيد الوزير.

السيد وزير النقل: (يوصل) مطار بسكرة، تقلصت به الرحلات عقب قرار اتخذه الخطوط الجوية الجزائرية. لماذا؟ لا أدري. وبما أن المطار مختلط (عسكري - مدني)، لوزارة الدفاع صلاحية دراسة إمكانية استعمال الخطوط الجوية الخاصة بهذا المطار. وما على الوزارة إلا تحويل ملفات كل شركة إلى الجهات المعنية حتى يسمح لها باستعمال هذا المطار.

أما مطار سطيف... نعم؟... (مرسوم المطارات، ما زال لم يمش) فلقد بدأت الأشغال به في مستوى المدرج. وعن المحطة الجوية، أراد بعض الخواص الحصول على الامتياز. فاتصلوا بنا وتكلمنا معهم ومنحناهم دفتر الشروط في انتظار صدور المرسوم الخاص بالمطارات.

وفي الختام، أمر إلى النقل البحري والموانئ... (ضجة)...

السيد رئيس الجلسة: لا مجال للمناقشة الآن من فضلك، السيد خذري. لقد طرحت أسئلتك، والوزير بصدد الإجابة عنها، فلا مجال لمناقشة جديدة...

السيد وزير النقل: (يوصل) أوضح بشأن... إذن المحطة البحرية للغزوات التي لم تشرع في العمل منذ إنشائها، أن فتح مثل هذا الخط يخضع للإمكانيات المتوفرة لدى شركة النقل البحري للمسافرين، وكذا للتسيير الداخلي لهذه المؤسسة. ولا يمكن الوزارة التدخل إلا في حالة أمر أو تفتيش... وللعلم، ينص القانون البحري على تحرير هذا النشاط. وإذا أرادت شركة ما خاصة استغلال هذا الخط، ستساعدها الوزارة. وفي حالة ما إذا كانت الشركة أجنبية، تقابلها الشركة الجزائرية بنسبة 51٪.

في 10/1/1996. هذا وتجدر الإشارة إلى أنه خلال هذه السنة وحدها، تم استحداث 12 ألف منصب شغل إضافي. وبالإضافة إلى الجانب الاقتصادي، تلبى الصناعات التقليدية من الناحية الاجتماعية احتياجات العائلات والأفراد من بعض المواد والسلع المستعملة في حياتهم اليومية. كما أن للصناعات التقليدية دورا مهما في ترسيخ التراث الثقافي الذي هو في كثير من الأحيان بصدد الاندثار والزوال، خاصة بعض الصناعات التقليدية. وانطلاقا من هذه الأهمية عمدت الوزارة إلى تأطير هذا القطاع وتنميته وترقيته عن طريق قانون يشجع الصناعات التقليدية:

- تنصيب المصالح الخارجية المؤطرة للصناعات التقليدية في المستوى المحلي وكذا الغرف الجهوية للصناعات التقليدية والحرف التي ارتفع عددها مؤخرا من 8 غرف إلى 20 غرفة.

- إحداث سلك للمفتشين الرئيسيين في الصناعات التقليدية من أجل تحسين الجودة.

- وضع جهاز ترقية المنتوجات الحرفية المتمثل في الوكالة الوطنية للصناعات التقليدية.

- وضع نظام جبائي يلائم سواء إنشاء المشاريع الاستثمارية أو تسويق المنتج. كما عملت الوزارة على ترقية هذا القطاع عن طريق تنظيم تظاهرات محلية ووطنية للصناعات التقليدية وكذا المشاركة في أهم المعارض الدولية، حيث وجدت صناعاتها الحرفية صدى كبيرا.

وأجيب عن السؤال الخاص بعدم مواكبة قطاع السياحة لتطور الاقتصادي للبلاد وعمّا إذا كان ذلك لأسباب مالية، أو أن الوقت لم يحن بأن قطاع السياحة ظل مهمّشا مدة طويلة، إن لم نقل منذ الاستقلال، ذلك أن الجزائر، على غرار الدول المنتجة للنفط، قطاع المحروقات والصناعات الثقيلة الأولوية، مما جعل قطاع السياحة في المؤخرة. لكن الوزن الهام الذي تحتله السياحة عالميا خاصة من حيث ارتفاع الإيرادات الوطنية والحصول على

اعتمادات كبيرة. وللعلم فقد سبق التفكير في إنشاء صناعة في الهضاب حتى تكون للخط مردودية. ولكن نظرا إلى الوضعية المالية المزرية، فكّرت الوزارة في تحديد أولويات منها الخط الانحرافي الهام والمفيد "روكاد - شمال" وخط المحمدية - بشار وخطوط أخرى سنشرع في إنجازها مستقبلا.

هذا ما استطعت قوله اليوم، أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الوزير على إجابته عن تساؤلات النواب واستفساراتهم. وأحيل الكلمة الآن إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان ليردّ على الأسئلة الخاصة بقطاع السياحة، نيابة عن السيد وزير السياحة، وكذا على قطاعه.

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان، شكرا،

سيادة الرئيس، السادة النواب الأفاضل، السادة الحضور، نيابة عن زميلي وزير السياحة الذي تعذرت عليه الإجابة بنفسه أمامكم، ها أنا أتلو عليكم مضمون رده على الأسئلة التي طرحها السادة النواب الأفاضل.

فيما يخص السؤال المتعلق بالأهمية الاقتصادية والاجتماعية للنشاطات الحرفية وضرورة الاهتمام بها وطنيا ومحليا، فمما لا شك فيه أن لقطاع الصناعات التقليدية أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية. ويتجلى ذلك من خلال المعطيات المتعلقة بتوفير مناصب الشغل والثروات والمحافظة على التراث الوطني. يشغل قطاع الصناعات التقليدية حاليا حوالي 214 ألف حرفي مسجل رسميا، إضافة إلى حوالي 300 ألف حرفي آخرين يشتغلون بصفة غير رسمية. وعليه نحن بصدد القيام بعمليات تحسيسية وتحفيزية من أجل إدماج هؤلاء الحرفيين في الإطار الرسمي المنصوص عليه في القانون رقم 96 - 01 المؤرخ

فيما يتعلق بالاقتراح الخاص بالمحافظة على العقار السياحي وتشديد الإجراءات على البناءات الفوضوية داخل مناطق التوسع السياحي، أوضح : لقد وصل تدهور العقار السياحي خلال العشرية الأخيرة إلى مرحلة ستعوق إن استمرت، التنمية السياحية في الجزائر، حيث أصبح الوضع يدعو إلى القلق والتخوف على مستقبل السياحة في الجزائر رغم أننا في بداية المشوار. وأمام هذه الوضعية اتخذت الوزارة عدة إجراءات لحماية العقار السياحي منها:

- إصدار قانون ينظم الفنادق في الجزائر.
- إنشاء وكالة عقارية للتنمية السياحية.
- إنشاء مؤسسة للدراسات السياحية.
- إحداث سلك للمفتشين الرئيسيين في السياحة.
- تخصيص 174 منطقة للتوسع السياحي، والعمل الدائم على حمايتها وترقيتها في إطار الاستثمار السياحي.

يرجع ظهور بعض البنايات الفوضوية ووجودها داخل بعض مناطق التوسع السياحي أساسا، وإلى وقت قصير، إلى غياب الأدوات القانونية الردعية في هذا المجال وكذا غياب الإدارة السياحية في حد ذاتها، حيث ألغيت الوزارة والمصالح الوصية لأكثر من 10 سنوات. (أطلب المعذرة، وردت أمور في الردّ قرأتها كما جاءت مكتوبة، لأن الأخ ترك الإجابة بخط اليد) وشكرا على حسن الإصغاء. (تصفيق).

السيد رئيس الجلسة: شكرا، وأحيل الكلمة مجددا إلى السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان: شكرا،

السيد الوزير: السيد الرئيس،

السادة النواب،

أشكركم أولا، والآن بودي الإجابة عن بعض الأسئلة الخاصة بالقطاع الذي أشرف عليه.

العملة الصعبة مع توفير مناصب الشغل وترقية الثقافة والتراث الوطني، جعل الجزائر تبدي في السنوات الأخيرة اهتماما نسبيا لهذا القطاع قصد تنميته وتطويره لجعله يساهم في تفعيل الاقتصاد الوطني. غير أن هذا التوجه الجديد للحكومة، اعترضته الأزمة الاقتصادية والمالية المعروفة وكذا الظروف الأمنية التي مرت بها الجزائر، مما عطل النهوض السريع بهذا القطاع.

وعليه لا يمكن القول: إن الوقت لم يحن، وإنما يجب القول إننا سنقوم قريبا بترقية هذا القطاع وإعطائه المكانة التي يستحقها في الاقتصاد الوطني.

هذا وأشار حضرة النائب، وهو مشكور، إلى ولاية النعامة وما لها من مساحات ذات قيمة سياحية عالية. فالوزارة على علم ودراية بذلك، بدليل أنها أرادت خلال هذه السنة فك العزلة عنها والتعريف بمساحتها وإمكاناتها الاستثمارية، فنظمتنا رحلة استكشافية واستطلاعية للمستثمرين ورجال الأعمال والوكالات السياحية والسلك الدبلوماسي إلى هذه الولاية قصد تشجيع الاستثمار بها.

تطرق متدخل آخر إلى سوء التسيير السياحي في تلمسان، وإلى حالة خاصة تعيشها مؤسسة تهم تسيير منشآتها ومواردها. وأفادنا حضرة النائب أن العدالة متكفلة بها، ونحن لدينا الثقة الكاملة فيها. فنترك لها مجال الفصل في القضية مع اتخاذ العقوبات اللازمة إن ثبتت الاتهامات المشار إليها، خاصة وأن الأمر يتعلق بالتسيير حيث توجد أجهزة مختصة في ذلك أما بخصوص التقرير الذي يرغب النائب تقديمه للسيد الوزير، فأنا مستعد لاستلامه ودراسته واتخاذ الإجراءات اللازمة التي تدخل في إطار دائرة اختصاصي.

وأجيب عن الانشغال الوارد بخصوص تبذير أموال الدولة في الزيارات السياحية والأيام الدراسية قائلا :

أعطينا أولا الأموال ثم بعد ذلك حاسبونا عليها، لأن ميزانية القطاع لا تتجاوز نسبة 0,043% من ميزانية الدولة.

حيث مكث وقتا. ثم أعيد إلى المجلس الشعبي الوطني على أساس أنه غير منسجم و... أنا لا أدخل في هذه الأمور. على كل أعيد النظر فيه، ثم بعث مرة أخرى إلى مجلس الأمة الذي تحفظ على بعض مواده - وإن لم تخني الذاكرة- وعدها 11 مادة. لكن في الوقت الذي تحفظ عليه، وقعت أحداث وأمر جديدة أنتم تعرفونها، منها تغيير الحكومة وإجراء انتخابات جديدة إلخ...

ويعتبر هذا الملف من الملفات الأساسية التي توليها الحكومة عناية خاصة. لكن الظروف أدرجته بين ملفات أخرى لها قيمتها، ستدرس، إن شاء الله، عما قريب، مع إيلاء قانون النائب الأولوية. هذا القانون الذي لا أستطيع ضمان حفظ صيغته الحالية أو تغييرها، لكن ستتم دراسته وسيعطى الأولوية في أقرب وقت إن شاء الله. وأرجوكم ألا تخرجوني، لأنني، وحتى أكون صريحا، لا أستطيع أن أجيب أكثر من هذا. (تصفيق).

هذا وأريد أن أنبه إخواني، حتى لا يفاجأوا، إلى أن المادة 120 من الدستور ولاسيما الفقرة الرابعة منها، لا تحدد الوقت الذي يطلب فيه رئيس الحكومة اجتماع اللجنة المتساوية الأعضاء. قد يعتبر هذا إغفالا من القانون العضوي المحدد للعلاقات مع البرلمان (المادة 87)، لكنه ترك المجال مفتوحا أمام الحكومة لاختيار الوقت الذي يناسبها كي تطلب اجتماع اللجنة المتساوية الأعضاء.

فيما يخص الأسئلة الشفوية التي يطرحها الإخوة النواب يلاحظ البعض تماطل الحكومة في الرد عليها. لا، ليس الأمر كذلك. يتم الاتفاق مع مكتب المجلس الشعبي الوطني، ونحن كحكومة نعمل باتفاق مع المكتب وبالترتيب، ذلك أنه عندما يطلب منا حضور الوزراء للإجابة عن الأسئلة، نفعل ذلك دون حرج، وباتفاق مع بعضنا بعضا. صحيح أن القانون حدد المهلة بخمسة عشر (15) يوما، لكن في بعض الأحيان تحول الظروف دون ذلك، بالرغم من أن الهدف من السؤال الشفوي هو طرح القضايا المستعجلة، قضايا الساعة التي من المفروض أن

لقد استمعت في الحقيقة، بكل اهتمام إلى تدخلات بعض الإخوة، ولو أنها كانت قصيرة إلا أن محتواها كان دسما ومدججا في نفس الوقت، لأنه يتعلق بقضية ما. والسؤال الأول الذي طرح -أعتقد على لسان الأخ بن حمودة - يتعلق بالأهداف التي ترمي إليها الوزارة.

إن من أهداف هذا القطاع تسهيل العلاقة بين البرلمان بغرفتيه مع الحكومة، أي العلاقة الوظيفية بين البرلمان والحكومة، وإرساء تقاليد التعامل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وكذا ترقية النشاط بينهما.

وللعلم عرفت الجزائر هذا التنظيم الجديد لأول مرة، ولو أن البعض يقول لقد عرفته في عهد المرحوم بوبكر بلقايد. ولكن أوضح أن الوزارة التي كان يتولاها المرحوم، لم تكن مكلفة بالعلاقات مع البرلمان، وإنما كانت مكلفة بالعلاقات مع الأحزاب السياسية من أجل تشجيعها، لاسيما في ذلك الوقت الذي كنا نشجع فيه نشاط الأحزاب السياسية.

أجيب مباشرة عن بعض التساؤلات: فيما يتعلق بالاستفسار عن سبب عدم استدعاء رئيس الحكومة للجنة المتساوية الأعضاء، أصحح، بكل أخوة، للنائب لأقول له إن رئيس اللجنة هو الذي يستدعي أعضاءها وليس رئيس الحكومة الذي يطلب اجتماع اللجنة، وذلك تطبيقا للنصوص المعمول بها بطبيعة الحال. فهذه أمور شكلية، ولكنكم تعلمون أن من بين كل القوانين التي صوتت عليها المجلس الشعبي الوطني وصادق عليها مجلس الأمة، لم تبق سوى بعض القوانين المتحفظ عليها، والتي لا يتجاوز عددها الأربعة قوانين بما فيها القانون الأساسي للنائب. وهذا هو بيت القصيد، وكل الأسئلة تدور حوله.

إخواني، كما تعلمون، إجابتي ليست تهربا. فنحن عشنا المرحلة مع بعضنا بعضا من البداية إلى النهاية. وأنتم على علم أن قانون النائب، أعدّه المجلس الشعبي الوطني، ثم أحيل على مجلس الأمة فالمجلس الدستوري،

طبقا للمادة 161 من الدستور والمواد 77 و 78 و 79 من القانون العضوي.

وعليه تتم المعاينة في الداخل صحبة الوزير المعني الذي من المفروض - ولو أخلاقيا وأديبا وعمليا ومصلحيا - عندما يخرج للمعاينة، يصحب معه بعض النواب المعنيين بالأمر.

أما معاينة النواب وحدهم، فلا تتم إلا إذا شكلوا لجان تحقيق من أجل الرقابة عملا بمبدأ الفصل بين السلطات، مبدأ مبني عندنا على الفصل بين السلطات الذي تصوره نظريا كما تعلمون، "مونتيسكيو". ولم يبتدع الثوار النظام الرئاسي. وتعنى الرقابة المرنة، أن البرلمان يراقب الحكومة والحكومة تراقب البرلمان. ذلكم هو معنى "السلطات المرنة".

إخواني، حتى لا أطيل عليكم، أجيّب عن التدخل الكتابي للسيد ابن رابحة الذي يحتج على عدم رد الوزراء على طلبات تحديد مواعيد استقبال النواب، إذا كان هذا الكلام صحيحا ومؤكدا، فهو غير مقبول.

وعليه وباعتباري مكلفا بالعلاقات مع البرلمان، سأخذ هذه القضية بعين الاعتبار. وسأحاول تبليغ زملائي حتى لا تتكرر مثل هذه الهفوات التي لا أعتقد أنها مقصودة ولكن نتيجة كثافة أعمال الإخوة الوزراء. شكرا على حسن الإصغاء. والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة: أشكر السيد الوزير على هذا الرد القيم، أشكر الجميع. تستأنف أعمال المجلس لاحقا بعد إعداد لجنة المالية التقرير التكميلي. شكرا والجلسة مرفوعة.

**رفعت الجلسة في الساعة العادية عشرة ليلا
والدقيقة الخامسة والعشرين**

يردّ عليها في الحين دون أي تحضير كتابي للوزير المعني بالسؤال، أي أن الإجابة تكون مباشرة وتلقائية.

هذه وجهة نظري التي أتمنى أن نصل إليها، بإذن الله، سواء فيما يخص طرح السؤال أو الإجابة عنه .

فيما يخص الأسئلة الكتابية، يلاحظ بعض النواب تأخر بعض الوزراء في الرد عليها، بالرغم من أن المهلة محددة بأجل أقصاه (30) يوما (المادة 134 من الدستور). لكن بعض الوزراء لا يجيبون تماما، لماذا؟ لأن الأسئلة الكتابية في بعض الأحيان تطرح في مواضيع لاتخص الوزير المعني. أقول هذا ليس دفاعا عن الحكومة، وإنما نحن نأخذ بنص السؤال الموجه إليه من النائب.

وأغتتم هذه الفرصة لأقول للإخوة النواب - للأسف الحضور قليل - في حالة عدم تأكد النائب من الوزير المعني بالسؤال، ماعليه إلا أن يرسله باسم السيد رئيس الحكومة. ونحن نتكفل بإرسال السؤال الكتابي إلى الوزير المعني بالأمر، ثم نخبر النائب بأن الوزير "فلان" سيجيب، ولا أقول "سوف يجيب". ولقد تعلمت - واسمحوا لي على هذا - أن "سد" تفيد القرب، و "سوف" تفيد البعد. ولو قلت "سوف" قد يعني ذلك خمس سنوات فما فوق. وعليه، أقول: سيجيب في وقت معين.

فيما يخص لجان التحقيق التي تطرق إليها الأخ النائب ملاح، أوضح أنه قبل اليوم، أي خلال فترة المجلس الوطني الانتقالي والذي قبله، كان لأعضاء المجلس الحق في تشكيل لجنة ومباشرة الرقابة في المناطق الداخلية للوطن لمعاينة بعض القضايا المعينة. لكن في النظام الجديد، وبموجب الدستور الجديد، وبموجب أحكام القانون العضوي الجديد، لا يستطيع النواب أن يشكلوا لجانا غير لجان التحقيق في قضايا ذات مصلحة عامة